

## نقد مفهوم الحرية عند المدرسة النمساوية للاقتصاد وعند الكلاسيكيين الجدد

غادة على عبد المنعم موسى \*

### ملخص

انطلقت المدرسة النمساوية ومن بعدها الحديون والكلاسيكيون الجدد من حجة رئيسية وهي قدرة الحرية بشكل عام والحرية الاقتصادية بشكل خاص على تحقيق التوزيع العادل للموارد ومن ثم المساواة. وأن السبيل لتحقيق ذلك هو حرية الفرد الرشيد، وحرية الأسواق المطلقة. وتتحدد المشكلة البحثية في قدرة المدرسة النمساوية الكلاسيكية الجديدة على تحقيق الحرية، فهناك إشكالية في العلاقة بين الحرية والنمو. وعليه، تهدف الدراسة إلى نقد مفهوم الحرية عند رواد المدارس الفكرية السابقة باعتبارها مفهوماً غير متماسك. وتنطلق الدراسة من فرضية امتداد أفكار المدرسة النمساوية حول الحرية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، حيث تركز مقولات المدرسة النمساوية للاقتصاد ومقولات المدرسة الكلاسيكية الجديدة عن الحرية في الغرب كمجال وكمساحة وجود تاريخي للغرب دون غيره من المساحات السكانية الأخرى. كما لا يتم تناول غياب المساواة في توزيع الموارد في مقولات المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة بأنها مشكلة تاريخية هيكلية. وتستخدم الدراسة الليبرالية كإطار نظري. وتفترض النظرية تماسك الفكر الليبرالي المطروح. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، في القسم الأول يتم فك الاشتباك بين الركائز الفكرية للمدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة، في حين يتناول القسم الثاني الاسهامات الاجتماعية للمدرسة النمساوية والكلاسيكية الجديدة في ربط الحرية بالنمو. أما القسم الثالث فيحلل انعكاسات فكر المدرسة النمساوية

\* مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة الجيزة الجديدة

للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة على النمو في دول العالم الثالث بالتركيز على مصر. وقد خلصت الدراسة إلى أن خطاب المدرستين النمساوية والكلاسيكية الجديدة خطاب يخدم ذاته. كما خلصت الدراسة إلى تراجع معدلات النمو في دول العالم النامي ومنها مصر كنتيجة لتبني أفكار المدرستين حول الحرية. فدول العالم النامي ومنها مصر لا تملك حرية اختيار عدم الاندماج في الاقتصاد العالمي. لأن مفهوم الحرية الذي انطلق منه رواد المدرسة النمساوية للاقتصاد ومن بعدهم الكلاسيكيون الجدد كرسوا الهيمنة والتبعية وسلب حرية دول العالم النامي في اختيار المسار التنموي الملائم لها.

**الكلمات المفتاحية:** الحرية، المدرسة النمساوية، الكلاسيكيون الجدد، النمو، مصر

## **A Criticism of the Concept of Freedom of the Austrian School of Economics and the Neoclassic**

### **Abstract**

The Austrian School of Economics and the Neoclassic started from a main argument, which is the ability of freedom in general and economic freedom in particular to achieve a fair distribution of resources and therefore equality. This is to be achieved through the freedom of the rational individual, and the freedom of absolute markets. The research problem evolves around the ability of the neoclassical and Austrian school to achieve freedom, as there is a problem in the relationship between freedom and growth. Accordingly, the study aims to criticize the concept of freedom among the pioneers of the previous schools of thought as an incoherent concept. The study starts from the hypothesis of the extension of the ideas of the Austrian school on freedom to the neoclassical school, where the statements of the Austrian school of economics and the statements of the neoclassical school focus on freedom in the West as a field and as a space related to the historical existence of the West, excluding other population spaces. Nor is the lack of equality in the distribution of resources in the statements of the Austrian school of economics and the neoclassical school seen as a structural historical problem. Liberalism is used as a theoretical framework. The theory assumes the coherence of the proposed liberal thought. The study is divided into three sections. In the first section, the intellectual pillars of both schools are disentangled, while the second section deals with the social contributions of the schools in linking freedom with growth. The third section analyzes the reflections of the ideas of the two schools on growth in third world countries, with a focus on Egypt. The study concluded that the discourse of the

Austrian and neoclassical schools is a self-serving one. The study also concluded that growth rates declined in developing countries, including Egypt, as a result of adopting the ideas of the two schools on freedom. Also, countries in the developing world, including Egypt, do not have the freedom to choose not to integrate in the global economy, because the concept of freedom from which the pioneers of both schools, established hegemony, dependence, and deprived the developing countries of the freedom of choosing the appropriate development path for them.

**Keywords:** Freedom, Austrian School, Neoclassic, Growth, Egypt

## مقدمة

أشار الرئيس الغاني "كوامي نكروما" بأن دول العالم النامي اعتقدت أنه بمجرد تأسيس الدولة والحصول على الاستقلال ستحصل على كل شيء لشعوبها، إلا أنه لم يتم إضافة شيء لها، بل أخذوا منها الكثير. (Bracking, Sarah, 2004:887) إذ تم إهمال تكوين رأس المال وزيادة العمل والتوسع في الانتاجية بعد أن أعلنت المدرسة النمساوية للاقتصاد ومن بعدها الكلاسيكية الجديدة من دور الفرد واختياراته ونفضيالاته. بعبارة أخرى لم تهتم بإنتاجية عنصر العمل باعتباره العنصر الوحيد لدي الفقراء في ظل الرأسمالية العالمية.

Skousen, Mark, 1998, <https://fee.org/articles/vienna-and-chicago-a-tale-of-two-schools>

فالرأسمالية العالمية تحدد أعضائها الاجتماعيين والجغرافيين من الذين يمكن أن يقوموا بالتبادل الخارجي. أما الآخرين فيتم استبعادهم ويقفون على أبواب التنمية في ظل اقتصاد يتم العمل على تخفيض قيمته ليكون مصدراً لعدم المساواة. (Ferguson, 1999:242)

وقد أشار "لودفيج فون ميزيز" مؤسس المدرسة النمساوية للاقتصاد في مطلع القرن العشرين، أن مناقشة موضوعاً اقتصادياً يتطلب إطاراً نظرياً سياسياً. وهو ما اتضح في كتاباته مثل "العمل البشري" كمدافع عن الحرية الفردية وحرية السوق وهو ما ورثه من "كارل مينجر" و"بوم بافيرك"، مثلما ورث الدفاع عن الأساليب المنهجية الاستنباطية في مقابل انتقاده للتاريخيين والكلاسيك. وهنا لابد من الإشارة إلى حقيقة منهجية تتمثل في صعوبة فصل تاريخ الأفكار السياسية عن تاريخ الأفكار الاقتصادية. وهو الفصل - غير المدروس - الذي تجيزه العديد من المدارس الفكرية. مما حدا بتلك المدارس إلى الفصل بين عدد من المدارس الفكرية رغم أنها تشكل امتداداً لبعضها البعض.

وعلى الرغم من وجود أجيال داخل المدرسة النمساوية، هناك رموز فكرية داخل المدرسة في مقدمتهم "كارل مينجر" وتلامذته "لودفيج فون ميزيز" و"فريدريش فون هايك"، ثم "موراي روتبارد" تلميذ لودفيج فون ميزيز. وقد مثلت نظرية القيمة المرتكزة على مفهوم المنفعة الحدية والمنفعة الحدية المتناقضة وتكلفة الفرصة والتفضيلات والأذواق الفردية (المستندة إلى الوعي والاحاسيس والأفكار) وتفضيلات الوقت "لبوم بافريك" الأساس الفكري لنشأة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. ورغم ذلك فقد اختلف "مينجر" ومن بعده "إسرائيل كيرزير" و"لودفيج لاخمان" مع الجيل الثالث للمدرسة النمساوية المتمثل في "ستانلي جيفونز" الذي أضاف الاقتراب الرياضي للاقتراب الفكري للجيلين الأول والثاني، والمعني باستخدام الأدوات الرياضية في التحليل الاقتصادي باعتبار أن النظرية الاقتصادية تناقش جوهر القيمة والربح والريع والنقود. وقد وصف "ميزيز" الموضوعات والقضايا السابقة بأنها تشكل معارف وقضايا موضوعيه يمكن على أساسها استخلاص قانون موضوعي. وجدير بالذكر أن مينجر تأثر بارسطو في نظرتة للعالم، حيث رأى أن طبيعة الاقتصاد كعلم نظري هو محاولة فهم العالم الذي هو مستقل عن تفكيرالفرد ومن ثم يمكن إخضاعه للتحليل الموضوعي. وهو ما يمثل تناقضاً في فكر المدرسة الذي ينطلق من أهمية الفرد ودوافعه الذاتية (Negru, Iona, 2013: 996-98)

ومع مطلع الثلاثينات وأثناء فترة الكساد الكبير فقدت المدرسة النمساوية تأثيرها، حيث اندمجت مع الكلاسيكيين الجدد وظل روادها يشاركون في التصدي لأراء ما بعد الحرب العالمية الثانية الرامية إلى إحياء دور الدولة وتأكيد هيمنة الأفكار الاشتراكية على الأفكار الرأسمالية. ( Avtonomov, Vladimir, 2018:3 )  
(على الرغم من وجود رأسمالية الدولة في النموذج السوفيتي ونموذج ألمانيا النازية.

كما يعود انحسار دور المدرسة النمساوية اقتصادياً إلى فك الارتباط بين الاقتصاد والمجتمع الذي يركز عليه، حيث آمن رواد المدرسة النمساوية بوحدة العلوم. فتؤكد ليبرالية المدرسة النمساوية على المؤسسات الاجتماعية التي تتشكل تلقائياً من خلال التفاعل والتعامل بين الأفراد وليس من خلال التصميم العقلاني من قبل الأفراد. حيث رأى "هايك" أن الفرد لا يعيش في عزلة بل هو كائن مندمج ثقافياً. فالقوى الثقافية والمجتمعية - وإن كانت تمد الفرد بمعلومات محدودة- فإنها تمد الفرد بإرادة قوية ليكون عقلانياً وحرًا ومستقلاً. ( Avtonomov, Vladimir, 2018:4 )

وخلافاً لتأثير القوى المجتمعية والثقافية على حرية الفرد، يرى الكلاسيكيون الجدد الذين يشكلون امتداداً لأفكار المدرسة النمساوية للاقتصاد أنه لا يوجد ارتباط بين حرية الفرد وأن يكون متساوياً مع أقرانه من أفراد المجتمع، فعدم تحقق المساواة في المجتمع أمر حتمي ومفيد لأنه يولد لدى الأفراد الدافع والحافز للعمل. وبالتالي فانعدام المساواة والفقر لدى شعوب دول العالم الثالث لا يمكن اعتباره مشكلة. لهذا تعترف أدبيات المدرسة الكلاسيكية الجديدة بالتأثيرات المتناقضة للنمو، ولا تناقش حرية وصول الأفراد للموارد في دول العالم الثالث، وتداعيات غياب المساواة على النمو. وقد تم ملاحظة أنه خلال أربعين سنة لم تحدث أية تغييرات في معدلات النمو في السنغال، ولكنها تضاعفت في الدول التي لديها معدلات دخل مرتفعة خلال نفس الفترة الزمنية، وكأن نمو الأخيرة مرتبط بإفقار الأولى. وهو الأمر الذي يُعزى إلى الاقصاء الاجتماعي.

كما يمكن تفسير تراجع معدلات النمو بوجود انقسامات وصراعات سياسية داخلية وغياب حكم القانون وتراجع الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة لوجود " مكافآت تفاضلية" يحصل عليها البعض دون الآخر، ومنها ما هو مرتبط بحرية التجارة وتؤدي إلى معضلة نمو في دول العالم الثالث. (Bracking, Sarah, 2004:888)

## مشكلة الدراسة وفرضياتها

في الوقت الذي يبدو فيه تطبيق مفهوم الحرية مستقراً في دول العالم المتقدم، ويبدو وجود توافق حول طبيعة الحرية التي تحكم التوجهات السياسية والاقتصادية منذ نهاية القرن التاسع عشر، نجد أن قضية الحرية مازالت تشغل مساحة كبيرة من اهتمام المفكرين والباحثين في دول العالم، خاصة في دول العالم النامي عقب حصولها على الاستقلال. ويزداد الأمر تعقيداً عند المفاضلة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية ومستويات الحرية في كلا المجالين. وقد نجحت بعض دول العالم النامي في وضع الإطار السياسي لمفهوم الحرية الذي يحكم التوجهات السياسية في حين أخفقت دول أخرى في ذلك. وكان سبيل مواجهة تلك الاخفاقات هو انتقال مفاهيم الحرية السياسية والاقتصادية المعمول بهما في دول العالم المتقدم وتطبيقهما إلى دول العالم النامي إما باختيار حر أو بضغط من الدول المتقدمة انطلاقاً من معادلة الحرية الاقتصادية التي تقود إلى تحقيق النمو. ولما كانت تلك المعادلة قد اجتاحت الفكر والممارسة في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء فإنها لم تسفر عن نفس النتائج في المساحتين الجغرافيتين. وتتركز المشكلة البحثية حول العلاقة المباشرة بين الحرية والنمو. فدول العالم النامي التي تبنت مفهوم الحرية للمدرسة النمساوية للاقتصاد ومن بعدها المدرسة الكلاسيكية الجديدة تواجه صعوبات في تحقيق النمو. فإذا كانت المدرسة الفكرية الاقتصادية النمساوية والكلاسيكية الجديدة قد تمكنت من نقل مفهوم الحرية لدول العالم إلا أنها لم تربط المفهوم بتحقيق المساواة والعدالة ومناقشة آثار تطبيق المفهوم على دول العالم النامي تحديداً.

وتنطلق الدراسة من ثلاث فرضيات، وهي:



- تناقض خطاب المدرسة النمساوية والكلاسيكية الجديدة عن الحرية مع مفهوم النمو.

- حدوث انفصال وتباين بين فكر المدرستين في منتصف القرن العشرين رغم امتداد أفكار المدرسة النمساوية للاقتصاد حول الحرية إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة مع.

- أن خطاب المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة خطاباً يخدم ذاته، حيث تركز مقولات المدرسة النمساوية للاقتصاد ومقولات المدرسة الكلاسيكية الجديدة عن الحرية على الغرب كمجال وكمساحة وجود تاريخي للغرب دون غيره من المساحات السكانية الأخرى.

- أن مفهوم الحرية عند المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة لا يعتبر غياب المساواة في توزيع الموارد في دول العالم الثالث مشكلة تاريخية هيكلية أو مشكلة أخلاقية تتعلق برفع الضرر عن تلك الدول.

### أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى البحث في مفهوم الحرية ومدى تماسكه في البناء الفكري عند رواد المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة وما تمخض عنه من مفاهيم كالفردية والمنفعة الحدية، كما تهدف الدراسة إلى تتبع انفصال المفهوم عن قاعدته الفكرية وانعكاساته في تطبيقاته في المجال الاقتصادي على دول العالم المتقدم والنامي. بالإضافة لدراسة مدى شمول أفكار المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لدول العالم الثالث، وما إذا كان مفهوم الحرية الذي تبنته المدرستان مفهوماً ديمقراطياً يصلح لكافة المجتمعات. كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن مؤشرات لتبني دول العالم النامي ومن بينها مصر لأفكار المدرستين الفكريتين عن الحرية على معدلات النمو

فيها. بالإضافة إلى مقترحات حول تعديل المنطلقات الفكرية التي تتبناها دول العالم النامي ومن بينها مصر لتحقيق النمو.

### أهمية الدراسة

على الرغم من وجود دراسات عديدة تناولت الحرية السياسية والاقتصادية وأثرهما على تحقيق النمو، فقد تناولت مفهوم الحرية الاقتصادية باعتباره معطى تاريخياً لا يقبل النقد أو المراجعة من جانب، ومن الجانب الآخر اعتبرت المفهوم وفقاً للتوجهات الفكرية للكلاسيكيين الجدد حلاً مستداماً لمشكلات الدول النامية اجتماعياً واقتصادياً.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تمثل قراءة ومراجعة للأفكار حول الحرية السياسية عند المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة والتي دأبت دول العالم المتقدم والآن في النمو على حد سواء في تطبيقها بدرجات متباينة في الوقت الذي تزرع فيه تلك الدول تحت ضغوط غياب المساواة والتضخم والمديونية والتبعية. فتبحث الدراسة في مفهوم يمثل قدسية في الفكر الغربي والعالمي على حد سواء وهو مفهوم الحرية وفي تداعياته الفكرية والتطبيقية على دول العالم النامي في مرحلة تاريخية حساسة تجتاحها تساؤلات حول نتائج تطبيق أفكار هاتين المدرستين على إمكانية تحقيق النمو في دول العالم المختلفة

### حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: التعرف على منهج تناول المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة لمفهوم الحرية وإدراكهما لحدود هذا المفهوم معرفياً وعملياً.

الحدود البشرية: يركز البحث على مفهوم الحرية عند رواد المدرسة النمساوية للاقتصاد عبر أجيال المدرسة الثلاثة وعند رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة. الحدود الزمنية للدراسة: يتكون الفكر وتنتشر المعارف عبر مراحل زمنية ممتدة، لذلك تتناول الدراسة الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بالنسبة لتكوين فكر المدرستين حتي منتصف القرن العشرين، ثم منتصف القرن العشرين حت الربع الأول من القرن الحادي والعشرين من حيث تطبيق الفكر. الحدود المكانية للدراسة: قارة أوروبا، مدينة شيكاغو ونماذج من دول العالم النامي بالتركيز على مصر.

### الإطار النظري للدراسة

تُناقش الحرية كمفهوم وكعلاقة في سياق نظرية الحرية وتطوراتها، إذ ترتبط الحرية بالحق وبالمنفعة وبالمساواة. فالحرية تناقش في كونها ملكية للإرادة. ويثور التساؤل حول ما إذا كان الافراد يملكون إرادة حرة أم أن أفعالهم مقررة مسبقاً أو من خلال آخرين. في العلوم الإنسانية - خاصة في علم الاجتماع وفي الاقتصاد- يُنظر للحرية باعتبارها علاقات اجتماعية. بمعنى مدى اعتبار الافراد وكلاء أحرار قادرين على ممارسة حرية الاختيار والاستمتاع بالمزايا التي يتمتع بها الآخرون. أما بالنسبة للمنظرين السياسيين - المفكرين السياسيين - فيفكرون في الحرية كمسألة أو كمعيار أخلاقي. ولكنهم يميزون بين الحرية كقيمة وبين الحرية كمفهوم. فالحرية عكس القهر والسجن والعبودية واللاحرية. (Heywood, Andrew, 2004:253) وقد دافع "جون لوك" عن الحرية الفردية في كتابه *Two Treatises of Government* في أوائل القرن السابع عشر. حيث أشار إلى الملكية الخاصة للفرد متمثلة في جسده وعمل يده من خلال استخدامه لما هو متاح في الطبيعة. فالعمل وحده هو الذي يميز بين ما هو متاح في الطبيعة للجميع وبين ما هو ملك

للفرد بدون الحصول على موافقة الآخرين باعتبار أن كل ما في الطبيعة ملكاً للجميع. (Locke, John, 1823:116,117). ودافع " جون ستيوارت ميل " عن الحرية الفردية في كتابه " حول الحرية " في القرن التاسع عشر، وأشار إلى أن الحالة الوحيدة التي يجوز فيها تقييد حرية الفرد هي منعه من إيذاء الآخرين. أما ما دون ذلك فقد أكد على "فردانية الحرية"، وأهمية تحقيق الفرد لمنفعته من أجل زيادة سعادته. (Mill, J.Stuart, On Liberty, 1859) وقد تُفهم الحرية تُفهم كقيمة بالأساس، ولكنه مفهوم في حاجة إلى التحليل. وهذا التحليل يقتضي مقابلة الحرية باللاحرية. ففي القرن التاسع عشر ميز " بنجامين كونستانت " Constant, Benjamin بين حرية القدماء التي كانت واضحة في مجتمعات متجانسة صغيرة المساحة، وحرية الحداثيين في المجتمعات الكبيرة غير متجانسة، حيث العمل والتجارة الحرة والحياة الخاصة والمصالح الفردية. فالأولى تشير إلى المشاركة المباشرة والجمعية في الحياة السياسية، بينما تشير الثانية إلى قدرة الفرد على التحرر من الحكومة ومن تدخلها. ويرى " كونستانت " أن الأساس هو الجمع بين الحريات قبل تمييزها وذلك من خلال أفعال المواطنين والمؤسسات. كما أشار إلى أن ضمان حقوق الأفراد في الظروف الحديثة مرتبط بضمان حرياتهم. Falcao, (luis, 2020: 2). وفي نفس الاتجاه ميز " أيزيا برلين " في كتابه " مفهومان للحرية " عام ١٩٥٨ بين الحرية الإيجابية والحرية السلبية. وهو تمييز بين كون الفرد حراً لفعل شيء وحرراً ليتحرر من شيء. وهو تمييز تم انتقاده لأن حرية التعلم هي في ذات الوقت التحرر من الجهل. (Berlin,Isiah, 1969:3-10) ولكن ليست كل الحرية أخلاقية، إذ تم تناول الحرية باعتبارها رخصة. كحرية القتل. ومن ثم لا بد من تقييد الحرية. ويقودنا هذا التحليل إلى التفكير في الحريات التي يقبلها المجتمع، والحريات التي لا بد من تقييدها. وهو ما يقذف بمفهوم الحرية

كعلاقات اجتماعية إلى المجال الأيديولوجي. فالليبراليون - مثل النفعيون - يربطون بين تحقق الحرية وانتفاء الضرر ويسعون لتعظيم مجال الحريات الفردية من خلال التأكيد على الإرادة الحرة للفرد والحد من تلك الأنشطة والمؤسسات - كالدولة والأسرة والمؤسسة الدينية - التي لديها رخصة للحد من حرية الفرد. كما لا بد من فصل الفرد عن كل ما يحرمه من الملكية الخاصة سواء كانت الدولة أو قوانينها. فالحرية هي المطلب المركزي للحقوق الذي يتحقق من خلال تعظيم استقلال الفرد والحد من اعتماده على الدولة. (Brennan, Jason, 2018:328-29)

وهو ما ذهب إليه " دافيد هيوم" في ربط الحكم الأخلاقي على النشاط الفردي بناء على تعظيم متعة الفرد والحد من الإضرار به. كما يرتبط الحق بملكية الفرد. ويرتبط إعطاء الفرد حقة بحصوله على ملكية خاصة. (Hume, David, 2000) ويتفق "جيري مي بنثام" مع "هيوم" وفكر " الليبارتاريين" بأن المنفعة هي تعظيم السعادة والحد من الضرر أو الألم باعتبارهما معياراً لقيمة الشيء. فالخير هو تحقيق أقصى قدر من السعادة. وبالتالي كل ما يحقق السعادة يحقق المنفعة للفرد (Ebenstein, Alan, Ebenstein, William, 1976: 431)

وحول علاقة الحرية بالملكية الخاصة، يرى " روبرت نوزيك" و"ميلتون فريدمان" أهمية الحرية في الدفاع عن الملكية الخاصة وحرية عمل السوق الرأسمالي. ويبدو هنا الشق الأيديولوجي جلياً، حيث يحق لصاحب العمل أن يمارس حريته في تحديد الأجور وتشغيل من يراه مناسباً. على الجانب الآخر يرى الاشتراكيون في ذلك رخصة في يد صاحب العمل لممارسة رخصة الحرية في قهر العمال. (Heywood, Andrew, 2004:252). وهو التحليل الذي يجعل الحرية مرتبطة بالحق وممارسة الحقوق. فالحقوق تعبر عن الحريات. ورغم تداخل المفهومين، إلا أن الحرية تعني التصرف في إطار حق الفرد، في حين أن استخدام رخصة الحرية

هو التصرف بما يفوق ويتعدى حق الفرد كالاكتفاء على حقوق الآخرين. (Heywood, Andrew, 2004:256)

وإذا كانت الحرية حق لكل الأفراد وخصيصة لصيقة بالفرد، فلا بد وأن يتساوى الأفراد في الحصول عليها. وهو ما يجعل مفهوم الحرية مرتبطاً بمفهوم المساواة. وقد عبر عنه " جون رولز" بالمساواة في الحرية وفي الحقوق من خلال توافر خصيصتين لدي الفرد، وهما الشعور بالعدالة وفهم الخيرية (Samar, Vincent J., 1995:632). ويتطلب ذلك إعادة توزيع الثروة والموارد في المجتمع بين مواطنين متساوين وأحرار وفي إطار مجتمع تعددي.

وتركز الورقة على مفهوم الحرية باعتبارها تقود نحو تعظيم سعادة الفرد من خلال تحقيق منفعته. أي باعتبارها حرية الفرد في تحقيق منفعته. وقد انطلق مفكرو المدرسة النمساوية من المنفعة في الحرية.

#### الدراسات السابقة:

تتلاقى العديد من الدراسات جزئياً مع الدراسة الحالية، ولكن لا توجد دراسة - في حدود علم الباحث- بشكل مباشر أو مباشر مع الدراسة الحالية. ويمكن تقسيم الدراسات السابقة وفق المحاور التالية:

١- الدراسات التي تناولت الحرية والمنفعة كأفكار أخلاقية: فقد خلص "جون ستيوارت ميل" في كتابه حول الحرية إلى ضرورة الموازنة بين الحرية والسلطة، حيث يكمن دور الحكومة في حماية الحرية الفردية باعتبار أن الإشكالية تكمن في كيفية قيام الحكومة بحماية الأفراد في ذات الوقت الذي تقوم فيه بحماية حرياتهم الفردية. كما تبني "ميل" اقتراب المنفعة ( Mill, John Stuart, 1859 ) وهو

الاقتراب الذي تبناه " جيريمي بنتام " منظر مفهوم المنفعة الفردية والذي قاد الحركة الفلسفية نحو المنفعة، حيث خلص إلى أن تعظيم الفرد لمنفعته هو سلوك أخلاقي، وأن غاية الفرد تحقيق منفعته. فالمنفعة هي نظرية في الأخلاق تعظم السلوكيات التي تحقق سعادة الفرد وتحد من آلامه. فهي تؤيد تحقيق أكبر قدر من النفع لأكبر عدد من الأشخاص. كما تعتبر المنفعة مقياساً للحكم على صواب أو خطأ سلوك الأفراد. (Bentham, Jeremy, 1789). وقد انعكست أفكار ديفيد هيوم على كل من بنتام وجون ستيوارت ميل من خلال نظريته حول الطبيعة البشرية. فقد خلص هيوم إلى ارتباط الإرادة الحرة بالمسئولية الأخلاقية وأن هذا الارتباط طبيعي وحتمي. كما أكد وجوب تفعيل الإرادة الحرة للفرد من أجل مقاومة القيود. كما يبرز تأكيد "هيوم" على الحرية من خلال بحثه في أهمية الملكية الخاصة للفرد وللمجتمع. (Hume, David, 1739). ويؤكد " هايك " من رواد المدرسة النمساوية للاقتصاد على أن القيمة العليا في فلسفته السياسية والاقتصادية هي الحرية. فالمجتمع الجيد هو الذي يصون الحريات. كما انتقد "هايكا" المؤسسات التي تهدد الحريات ومنها الدولة , وأكد على أهمية وجود مساواة إجرائية وضرورة معاملة الأفراد بشكل متساوٍ (Hayek, F.A., 1960, Hayek, F.A., 1979) كما أن الحرية عند "هايكا" هي حرية سلبية وفقاً لدراسة Jacob Viner, حيث يعرف "هايكا" حرية الفرد بأنها الظرف والحالة التي يقل فيها إكراه الأفراد في المجتمع لبعضهم البعض. فحرية الفرد مستقلة عن الإرادة التعسفية للآخرين. (Viner, Jacob, 1961). كما انتقد هايكا دولة الرفاهية في المطلق لأنها تجعل المؤسسات البيروقراطية تتحكم في حرية الأفراد. كما يتطلب تطبيق دولة الرفاهية خرق حكم القانون ومعاملة الأفراد وفق أسس تغتفر للعدالة Griggs, Edwin, (1991). وخلافاً لـ "هايكا"، وضع برلين مفهومين للحرية، أحدهما سلبي والآخر إيجابي، فالمفهوم الإيجابي -ويتفق فيه مع هيوم - يشير إلى قدرة الفرد على التصرف وفقاً

لإرادته الحرة، أما المفهوم السلبي للحرية فهو قدرة الفرد على التصرف في ظل وجود قيود ومحاذير. (Berlin, Isaiah, 1958)

٢- الدراسات التي ناقشت اتجاه مفهوم الحرية بالتركيز على علاقته بالسوق، فقد أكد هايك على أن السوق هو الذي يحقق الحرية الفردية (Hayek. F.A., 1948)، كما وجد "بيرسين فيليب" بأن "هايك وبولاني" أن تفوق المجتمعات الرأسمالية يعود إلى حرية السوق الذي يعتبر مؤشراً لوجود الحرية. كما أشار "ميلتون فريدمان" إلى أن أكبر تهديد للحرية هو تركيز السلطة في يد الحكومة، لذلك ينبغي تقييد نظرق سلطات الحكومة، بحيث تكون الوظيفة الأساسية للحكومة هي حماية حرية الأفراد من الاعتداء الخارجي والداخلي وتعزيز الأسواق التنافسية. فالحفاظ على الحرية هو الدافع من وراء تقييد سلطة الحكومة.

٣- الدراسات التي ناقشت تطبيق مفهوم الحرية وفق المدرسة النمساوية للاقتصاد والكلاسيكية الجديدة في مجالي العمل (مقياس القيمة) والإنتاج. حيث عبرت المدرستان عن رفضهما لنظرية العمل في القيمة التي تبناها "آدم سميث" ومن بعده "ديفيد ريكاردو"، حيث عجزت نظريات الكلاسيكيين ومنهم "كارل ماركس" - وفقاً لرواد المدرسة النمساوية- عن تفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الحديثة وفي مقدمتها السلوك الفردي. فقيمة السلع لا تتحقق بناء على كمية العمل، وإنما تتحقق بالمنفعة التي يحصل عليها الفرد. حيث رأى "كارل مينجر" أحد مؤسسي المدرسة النمساوية للاقتصاد ومنظر الثورة الحدية أن السلع الاقتصادية تتحقق قيمتها من خلال توقعات المستهلك حول الفائدة أو المنفعة المتحققة منها خلال فترة استهلاكها. كما أن قيمة الأشياء تتحدد عند التبادل، حيث تتبادل ما هو أقل منفعة بما هو أكثر منفعة. (Menger, Carl, 1871)

<https://www.econlib.org/library/Enc/bios/Menger.html>



وفي نفس السياق أشارت دراسة "ويسلي ميتشيل" إلى نظرية "فيزر" في تأثير الاقتصاد على الأنماط الاجتماعية من حيث تطور أو تراجع المجتمع، وذلك من خلال دراسة السلوك الفردي، وكيفية تأثير الأنماط الاجتماعية على السلوك الاقتصادي للفرد (Mitchell, Wesley, C., 1917). كما أشارت دراسة "ويكستيد" و"فيتير" إلى أن ثمن السلعة يتحدد حصرياً بطلب المستهلكين، وإلى ضرورة منح الفرد الحرية في الحصول على المعلومات والمعارف الكافية حول عمل السوق ليتمكنوا من تقييم أوضاعهم. (Wicksteed, Philip, 1957)

كما أشار "بوم باويرك" في مناقشته للمنفعة الحدية للسلعة إلى دور السوق في تحقيق الثمن المتوازن للسلعة، حيث يعبر السوق عن العالم الواقعي. كما طور نظرية "تأقيت الإنتاج" Temporality of Production الذي يحدده مستوى الطلب على السلع. وخلافاً لفكر "ماركس" حول الطبقة العالمية، أشار "باويرك" إلى خطأ الاعتقاد باستغلال الرأسماليين للعمال لأن الرأسمالي يساعد العامل من خلال منحه دخلاً قبل أن يحصل الرأسمالي على العائد من السلعة التي ينتجها. (Bawerk, Eugen, 1889)

٤- الدراسات التي تناقش انعكاسات تطبيق فكر المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة على النمو في دول العالم الثالث بالتركيز على مصر. فقد مثلت أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩ ثم الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ومن قبلها أزمات دورية للنظام الرأسمالي وتراجع معدلات النمو في دول العالم النامي اختصاراً لفعالية نظريات المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وحماية حرية الفرد في تحقيق منفعته. ففي دراسة "فوجلبرج" و"كولكارني" أثبتت منظمة الصحة العالمية أن الاستثمار في صحة الفرد في أفريقيا جنوب الصحراء يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر (Fogelberg, Kathleen, Kulkarni).

(Kishore G., 2005). كما أشار "فوكوياما" في دراسته حول علاقة الليبرالية بالقومية، بأنه لا يجب الوثوق كثيرا في قدرة السياسات الليبرالية على علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المتعددة إثنيا وعرقياً. كما أشارت الدراسة إلى أن السياسات الليبرالية الاقتصادية أضعفت الروابط الاسرية والأخلاقية، كما أنها أضرت بمفهوم العقد الاجتماعي الذي بموجبه تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للدولة لتوفير الحماية لهم. (Fukuyama, Francis, 2002). وفي دراسة "الطيب بو عزه" حول نقد الليبرالية، أشار إلى أن الليبرالية الجديدة - الوجه الآخر للكلاسيكية الجديدة- تفرض نفسها على سياسات الدول النامية بحيث صار هناك إلزام بتطبيق اقتصاد السوق وتبني ما يرتبط به من قيم سياسية واجتماعية. (بوعزة، الطيب، ٢٠١٣). في نفس الاتجاه أشارت دراسة "راي بوش" حول الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم إلى تأثير تبني الفكر الليبرالي الجديد على زيادة رقعة الفقر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى ما تسببت فيه هذه السياسة من اختلالات في توزيع الثروات وزيادة عدد الجوعى في دول العالم النامي. (بوش، راي، ٢٠١٥). كما أشارت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ارتباط المساعدات الدولية لدول العالم النامي بقدرتها على خصخصة المشاريع المملوكة للدولة، حيث جرت ٢٥٠٠ عملية خصخصة خلال الفترة من ١٩٧٩-٢٠٠٢ في ٤٧ دولة نامية معظمها في أفريقيا. وقد أشارت الدراسة إلى أن سياسات الخصخصة المتمثلة في بيع الحصص والأصول لم يستفد منها الفقراء. كما أن سياسة تحرير التجارة لم تأخذ في اعتبارها الآثار الاجتماعية والسياسية. (Berthelemy et al, OECD, 2004)

## القسم الأول: فك الارتباط بين مفهوم الحرية لدى المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة

نشأ نزاع منهجي استمر لأكثر من عقدين من الزمن بين المدارس الفكرية الاقتصادية التي تعلي من قيمة حرية الفردية. فشهد نهاية القرن التاسع عشر صدامين فكريين، أحدهما بين المدرسة النمساوية والمدرسة الكلاسيكية من جانب والآخر بين المدرسة النمساوية والمدرسة الألمانية للفكر الاقتصادي من جانب آخر. ففي عام ١٨٨٣ رأي الرواد الأول للمدرسة النمساوية أن التحليل النظري هو مصدر المعرفة الاقتصادية وليست الدراسة الامبريقية للتاريخ كما اعتقد أنصار المدرسة الألمانية للاقتصاد.

كما أكدوا أن الظواهر الاقتصادية ليست وليدة حركة المجتمع. فالفهم التصوري - وليست العلاقات الكمية - هو أساس علم الاقتصاد.

وعلى الرغم من اهتمام المدرسة النمساوية بتفسير العلاقات الاقتصادية ودلالاتها الاجتماعية والسياسية، إلا أن أنصار المدرسة النمساوية أكدوا على انفصال تفاعلات التنظيمات الاجتماعية عن الممارسات والأنشطة الاقتصادية على مدار التاريخ السياسي للمجتمعات. (Thomas C., 1980:7)

وعلى هذا النحو انتقلت المدرسة النمساوية إلى تحليل سلوك الفرد كمحدد واقعي للنشاط الاقتصادي. فالإقتصاد - لدي مفكري المدرسة النمساوية- ليس موضوعاً لتدخل وتنظيم الدولة، وإنما يرتبط أي تحليل اقتصادي بالسلوك الفردي المستقل عن تدخل الدولة، وبالتفاعل بين الفرد والسوق. كما أن أي تدخل سياسي يهدد حرية الفرد واستقلاله.

<https://austrian-institute.org/en/the-austrian-school-of->

[economics/](https://austrian-institute.org/en/the-austrian-school-of-economics/)

كما أن قرارات الافراد يحكمها منطق المنفعة الحدية التي صارت المبدأ العام الذي يحكم الاقتصاد العالمي باعتبار أن المنفعة الحدية تشكل القانون العام. <https://www.econlib.org/library/Enc/AustrianSchoolofEconomics.html>

وقد ظهرت المدرسة النمساوية للاقتصاد كرد فعل لسقوط امبراطورية ال " الهابسبورج" HABSBURGS وصعود الفاشية بفعل انهيار بورصة فيينا والركود الاقتصادي في النمسا والمجر كأجزاء من الإمبراطورية خلال الفترة من ١٨٧٠-١٨٨٠. بالإضافة لعدم قدرة النظرية الكلاسيكية على تفسير التحولات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي أثار قلقاً لدي مفكري المدرسة من انهيار المؤسسات الليبرالية والتعاون الاجتماعي في ظل تقسيم واضح للعمل بما يشمله من ملكية خاصة وحرية التعاقد في ظل القانون. وقد أرجع مفكري المدرسة النمساوية صعود النظام الفاشي إلى أصحاب المصانع الصغيرة وصغار رجال الأعمال الذين خشوا على مصالحهم من أصحاب الأعمال الكبيرة والنقابات العمالية والحركات الليبرالية الديمقراطية، بالإضافة إلى خوف الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى من الانحدار نحو الطبقة العمالية، لذلك وجدت هي أيضاً في الفاشية حلاً لإنقاذ مكانتها. (SCHULZE, MAX-STEPHAN, 2000:4-5)

ويُعتبر كل من " كارل مينجر" (١٨٤٠-١٩٢١) و "يوجن بوم باوريك" ( ١٨٥١ - ١٩١٤) و" فريدريش فون فيزر" (١٨٥١-١٩٢٦) من الجيل الأول المؤسس للمدرسة النمساوية. أما الجيل الثاني

من المؤسسين فهم " لودفيج فون ميزيس" ( ١٨٨١ - ١٩٧٣ ) و" فريدريش فون هايك" ( ١٨٨٢ - ١٩٩٢) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٤.

<https://mises.org/library/history-austrian-school-economics>

وقام مؤسسو المدرسة النمساوية ومنهم "هايك" بانتقاد الكلاسيكيين وعلى رأسهم "آدم سميث" مؤسس نظرية الحرية الطبيعية واليد الخفية، حيث رأى "هايك" أنه من

الصعب تطبيق النظريتين بمعزل عن المؤسسات القوية كالسوق. لذلك أعلن نهاية مقولة دعه يعمل ودعه يمر (Boettke, Peter, Candela, Rosolino, 2020:4-5)

[https://www.researchgate.net/publication/331725435\\_The\\_Austrian\\_School\\_of\\_Economics\\_A\\_view\\_from\\_London](https://www.researchgate.net/publication/331725435_The_Austrian_School_of_Economics_A_view_from_London)

### الحرية كموضوع انشغال المدرسة النمساوية للاقتصاد

ظهرت الليبرالية كإطار نظري للقضايا الاقتصادية مع قيام مؤسس المدرسة النمساوية " كارل مينجر " Carl Menger بنشر كتابه عام ١٨٨٣ بعنوان " مبادئ الاقتصاد ". وفي هذا الكتاب وضع نظريته في القيمة المستندة إلى المنفعة الحدية. وفيها رفض الإشارة الكلاسيكية إلى أن قيمة الشيء هي مقياس موضوعي في السلعة ذاتها. فوفقا ل " كارل مينجر ": فإن السلع الاقتصادية تتحقق قيمتها من خلال توقعات الأفراد، أي المستهلكين حول الفائدة أو المنفعة المتحققة منها خلال فترة استهلاكها (Taylor, Thomas, 1980:8). مما حدا بالمفكرين الاقتصاديين وصف المدرسة النمساوية بأنها المدرسة الحدية للاقتصاد.

وقد مثلت تلك المرحلة الانتقال من النظرية الموضوعية في القيمة إلى النظرية الذاتية في القيمة. ومن ثم غاب معيار موضوعي في قياس القيمة ذاتها. أو بعبارة أخرى انتقل مقياس القيمة من كمية العمل المتجسدة في المنتج إلى تقييم الفرد الذاتي لمقدار منفعة المنتج له. (عادل زكي، محمد، ٢٠١٩، صص ٣٠-٣١) و (Blaug, Mark 1962:272-73)

كما يتعلق بالأثمان - كانعكاس لحرية عمل الأسواق - سعر السوق ومنحنى الطلب، حيث يتحدد طلب الفرد على السلعة وفقا للمنفعة الحدية التي تحققها له كل وحدة إضافية من نفس السلعة: فقرار الفرد بشراء وحدة إضافية من السلعة يحدده

تناقص المنفعة الحدية لتلك السلعة، فكل وحدة إضافية من سلعة ما يصبح استخدامها أقل أهمية من الوحدة السابقة التي تم شراؤها من ذات السلعة. (Taylor, Thomas C., 1980:55) وبما أن قيمة المنتج صارت تتحدد وفقاً للمنفعة الحدية للفرد، فإن مصدر الأثمان - التي هي المظهر النقدي للقيمة عند الكلاسيك بدءاً من المدرسة الإنجليزية إلى المدرسة الألمانية - يعكس العروض التنافسية لمنتجات آخرين بالنسبة لمصادر الإنتاج، وذلك وفقاً لقانون التكلفة "ل Wieser " فيزر" أحد رواد المدرسة النمساوية. فالتكلفة ليست سوى محض مدفوعات بهدف جذب مصادر الإنتاج من استخداماتها المستقبلية الأكثر مكافأة أو الأكثر عائداً. (Taylor, Thomas C., 1980:9).

ومن ثم تصبح القيمة والأثمان والتكاليف جميعها - وفقاً لرواد المدرسة النمساوية - محض توقعات ونتائج تنافس يبدو في ظاهره محققاً لحرية إرادة اختيار الأفراد لعمليتي الإنتاج والاستهلاك. كما أن تكوين القيمة لا يتم من خلال زيادة العمل الذي هو مقياس القيمة وإنما هو عملية دائرية. (عادل زكي، محمد، ٢٠١٩، ص ٤٠)

وفي إطار حرية الفرد التي تحدد قيمة المنتج وفقاً لمنفعته الحدية، استكمل الرواد الأول للمدرسة النمساوية تطوير فكرة المنفعة التي أسسها كل من "جون ستيوارت ميل" و "جيري مي بنتام"، حيث رأى "ميل" أن المنفعة هي الغاية النهائية لكافة التساؤلات الأخلاقية. ولكن لا بد وأن تكون المنفعة مستتدة لمصالح دائمة للفرد كشخص متطور. غير أنه يمكن للمجتمع أن يتدخل في حياة الفرد لتحقيق مصالح جميع الأفراد. وهذه المصالح يجب أن يتقبلها الفرد ويشارك فيها طواعية وبشكل حر وبرضا. (Ebenstein, Alan, Ebenstein, William, 1979:587-89)

وقد تناول بنثام في القرن الثامن عشر مفهوم الحرية في حديثه عن " مبدأ المنفعة" the Principle of Utility ، حيث ترتبط المنفعة بتحقيق السعادة باعتبار الأخيرة هي الغاية الأخلاقية الأسمى، كما أنها معيار الصواب والخطأ. وهي ليست الغاية الأخلاقية الأسمى للفرد فقط، ولكن للحكومة أيضاً. كما أنه من حق الفرد زيادة سعادته من خلال تعظيم منفعتة. فغاية التشريعات والنظم الأخلاقية هي تحقيق حرية وسعادة الفرد. ( Ebenstein, Alan, Ebenstein, William, 1979:536-37)

ومع بداية القرن العشرين، كانت المدرسة النمساوية قد استكملت إطارها الفكري وفق المبادئ التالية:

- النشاط والاختيار الفردي: الفرد هو محور تحليل النشاط الاقتصادي، وهو محور القيم الفردية والذاتية، والتوقعات وتنفيذ الخطط.
- الحقائق في علم الاجتماع ترتبط فقط بما يعتقده الافراد وبما يفكرون فيه.
- المعرفة تكتسب بالخبرات وبالتجربة.
- التكلفة والمنفعة مسائل ذاتية.
- نظام الأثمان يستند اقتصادياً على المعلومات التي يحتاجها الأفراد لاتخاذ قراراتهم. كما أنها نتاج التوقعات والتفضيلات الفردية. كما انه نتاج التفاعل بين الأفراد والسوق.
- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي شرط ضروري لرشادة الحسابات الاقتصادية.
- دراسة نظام السوق محل التبادل، حيث يشكل السوق منظومة تلقائية تتحدد فيها الأثمان. كما ان التنافس في السوق يحدده المنظمون.
- النقود ليست محايدة
- هيكل رأس المال يتكون من سلع غير متجانسه لها استخدامات متعددة.

-التخطيط والحسابات الاقتصادية الرشيدة: حيث لا توجد أثمان في ظل عدم وجود أسواق. وبدون الاثمان لا يمكن قياس الأرباح والخسائر.

-الخطط الفردية عملية مستمرة. إذا تغيرت المعلومات تتغير الخطط.  
(E.M., Schulak, and Unterköfler, H., 2011, and Boettke, P.J. and Coyne, C.J., 2015)

كما أن المنفعة عند "ميزيز" أيضاً تحدد الاختيارات والتفضيلات. والمنفعة كما يعرفها هي إزالة الشعور بعدم الارتياح. فيصبح من الضروري تطوير رفاهية الأفراد. كما ميز "ميزيز" بين الاستخدام الذاتي للقيمة والاستخدام الموضوعي للقيمة أو ما أطلق عليه المفهوم التقني أو العلاقة بين الشئ وأثره أو النتائج التي يحققها. (Von Mises, Ludwig, 1949: 242)

كما رأى كل من "مينجر" و"باويرك" أن الحياة الحديثة تقتضي أن ينصب الاهتمام على تبادل السلع وعلى الأفراد المنتجين لها، وأنهما بذلك يقومان بإعادة إحياء للنظرية الاقتصادية من خلال التركيز على دور السلع النهائية ومواد الإنتاج في تحقيق المنفعة أي سعادة الفرد. وبالتالي لابد من البحث في العلاقة بين سعادة الفرد والمنتجات التي يحصل عليها. وهو ما أطلقوا عليه "اقتصاديات رونسون كروزو"، وهي الاقتصاديات التي تتضمن أولاً فهم علاقة اهتمامنا بالسلع الخارجية، وثانياً فهم القوانين التي بموجبها نحقق مصالحنا عندما ترتبط بمصالح الآخرين. لذلك فقد رأوا أن الكلاسيكيين لم يبذلوا الجهد الكافي لفهم علاقة الفرد بالسلعة. وكل ما قدموه هو الإشارة إلى أن القيمة المستخدمة ليست لها علاقة بالقيمة المتبادلة. value in use and value in exchange

وقد تناول مينجر المنفعة الحدية والقيمة الفردية عبر أربع مراحل تاريخية:



المرحلة الأولى ١٨٧٠، اكتشاف القيمة الحدية، المرحلة الثانية ١٨٨٠-١٩٢٧، التأكيد والتوطيد، المرحلة الثالثة ١٩٢٠-١٩٤٧، ظهور الحديون الجدد: هانس ماير ولودفيج فون ميزيز، المرحلة الرابعة ١٩٤٣، ظهور مدارس تربط بين الاقتصاد وعلوم الرياضيات: الأولى فرنسية ويقودها "ليون فالراس"، والثانية تدمج بين الاقتصاد ونظرية المباريات ويقودها "نيومان". ورغم هيمنة الاقترابات الرياضية منذ منتصف القرن العشرين، فقد رفض "مينجر" ومن بعده "إسرائيل كيرزير" و"لودفيج لاخمان" و"جيفونز" الاقتراب الرياضي أو استخدام الأدوات الرياضية في التحليل الاقتصادي باعتبار أن النظرية الاقتصادية تناقش جوهر القيمة والربح والريع والنقود. وقد وصف "ميزيز" الموضوعات والقضايا السابقة بأنها تشكل معارف وقضايا موضوعيه يمكن من خلالها استخلاص قانون موضوعي. وجدير بالذكر أن "مينجر" تأثر بارسطو في نظرتة للعالم. فيرى أن الاقتصاد كعلم نظري يهدف إلى محاولة فهم العالم الذي هو مستقل عن تفكير الفرد ومن ثم يمكن إخضاعه للتحليل الموضوعي. (Negru, Iona, 2013:996-998)

وطور الجيل الثاني من المدرسة النمساوية للاقتصاد ١٨٨٠-١٩٢٠ نظرية المنفعة المستندة إلى حرية الفرد والمتمثلة في تحقيق سعادته من خلال تقييم الفرد للسلع التي سيحصل عليها مستقبلا. فالتقييم الذاتي للفرد عند "ستانلي جيفونس" و"ليون فالراس" لا يرتبط بمنفعة السلعة التي سيشتريها المستهلك بل بمنفعة ما سيتم التخلي عنه لشراء السلعة. كما أشاروا إلى أن القيمة بشكل عام والقيمة المستخدمة بشكل خاص لا بد وأن تخضع لقانون حدي. (القانون الحدي هو أنه كلما زادت وحدات الاستهلاك من سلعة وحققت منفعتها قلت الوحدات المستهلكة منها) وأن وجود مخزون من السلع في السوق يشير إلى المنفعة الحدية = قيمة السوق. (Davenport, H.J., 1902:364)

وقد تعرضت نظرية المنفعة للفرد المستندة إلى ما يحصل عليه من سلع للانتقاد، فلا توجد منفعة حدية واحدة لكل الافراد، وإنما هناك منافع حدية متعددة وأيضاً هناك تضحية حدية *marginal sacrifice* وبالتالي لا يوجد أساس يتم على أساسه مقارنة المنافع الحدية عند الأفراد، كما ليس بمقدور النقود أن تقيس المنفعة، وبالتالي المنفعة ليست وسيلة لربط الفرد بالسوق. وقد تكون المقارنة جائزة بالنسبة للمنفعة النسبية للأفراد والقيمة النسبية (الأهمية النسبية للسلعة) بما يمكن من الانتقال من الذاتية إلى الموضوعية. كما لم يتناولوا القيمة الكلية للسلع للفرد واحد. ويمكن إيجاز أهم المصطلحات التي استخدمها الجيل الثاني من المدرسة النمساوية للاقتصاد في تفسير حرية الفرد في المنفعة، المتعة، الحس الفردي، المنفعة الحدية المحددة للقيمة، المنفعة الحدية والطلب الحدي والتبادل السلعي الذي يحدده تقييم البائع والمشتري. (Davenport, H.J.,1902 :364)

وقد أسفرت أفكار المدرسة النمساوية للاقتصاد عن الفصل بين القيمة والتكلفة والثلث. وهو الأمر الذي تسبب في حدوث قطيعة معرفية ونظرية بين المدرستين الكلاسيكية والنمساوية للاقتصاد. كما تظهر مشكلات عند مناقشة أبعاد المنفعة الحدية: البعد العقلاني في سلوك المستهلك، طبيعة المنفعة، قانون المنفعة المتناقضة، المنفعة الكلية والمنفعة الحدية وتقدير وقياس المنفعة. (Mitchell, Wesley C.,1937:115)

ومع ظهور ما أطلق عليه "الاقتصاديات الجديدة" في نهاية الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، وجد "كارل مينجر" أن النظرية الكلاسيكية لمحددات الثمن لا تتوافق مع الكيفية التي يتم بها تكوين الاثمان في السوق. لذلك فكر في ربط النظرية الاقتصادية بعمل السوق الحر. أو بعبارة أخرى بالعالم الواقعي. وقد سار على خطاه "بووم باويرك" Boehm Bawerk أحد أهم رواد

المدرسة النمساوية (Boettke, Peter, J., Coyne, Christopher J., Newmann, Patrick, 2017:4-6)

وشهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين القفزة الفكرية الثانية في أفكار المدرسة النمساوية للاقتصاد، وخاصة من الجيل الثاني للمدرسة وفي مقدمتهم "فريدريك هايك" و"لودفيج فون ميزيس" ثم "جوزيف شومبيتر". حيث اعتبروا النقود سلعة. فتم تطوير نظريات في دورة التجارة ثم نظرية في النقود والائتمان. فأشار "ميزيس" في نظريته حول دورة التجارة، إلى أن تدخل مؤسسات الدولة مثل البنك المركزي في تحديد قيمة النقود وحجم الائتمان يشوه معدلات الفائدة وهيكل الإنتاج ويؤدي إلى الإفلاس. أما في كتابه "نظرية في النقود والائتمان"، فقد أشار إلى دور النظام السياسي الحر الذي يمثل السوق قاعدته الاقتصادية ويقوم على التخصص، في تشجيع الإنتاج والاستهلاك وحماية حقوق الملكية الخاصة. وقد مثلت أفكاره مقدمة لنقد التخطيط للحرب العالمية الأولى في كتابه "الشعب والدولة والاقتصاد" عام 1919، حيث أشار إلى أهمية الحسابات النقدية في التنسيق للإنتاج المادي.

(Boettke, Peter J., Coyne, Christopher J., Newman, Patrick, 2016:12-17)

### ارتباط مدرسة الكلاسيكيين الجدد بالفكر الليبرالي الجديد

تعود أصول المدرسة الكلاسيكية الجديدة إلى "ليون فالراس" و"ستانلي جيفونز" في نهاية القرن التاسع عشر وهي مدرسة فكرية ابتعدت عن المدرسة الكلاسيكية ومؤسسيها وفي مقدمتهم "أدم سميث" و"ديفيد ريكاردو" ثم "كارل ماركس". وفي حين ركزت المدرسة الكلاسيكية على الطبقات والإنتاج (نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج) ركزت المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتراب الفردي في الاقتصاد ومن ثم على سلوك الفرد في علاقته بالسوق. (Nicholas, Howard, 2012: 458)

ظهرت أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة لحل الجدل بين المأمول والواقع في فترة ما بين الحربين خارج أوروبا وتحديداً في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية كامتداد لأفكار المدرسة النمساوية للاقتصاد. وعُرفت المدرسة الكلاسيكية الجديدة باسم "مدرسة شيكاغو للاقتصاد". ويعتبر كل من "ميلتون فريدمان" و"جورج ستيجلر" من الرواد الأوائل لمدرسة شيكاغو في السبعينيات. وارتكزت أفكارها حول ضرورة تطبيق الحرية في الحياة الفردية والاجتماعية. ويعتبر إصطلاح " رأس المال البشري" أحد إسهامات تلك المدرسة. ولا يمكن القول أن مدرسة شيكاغو سارت على نفس نهج المدرسة الليبرالية الجديدة الأوروبية بل أخذت مساراً مغايراً منذ بداية الخمسينيات من حيث رفض أفكار كينز والإجراءات التنظيمية للحكومات وإمكانية أن يحقق الاحتكار كفاءة. أما بالنسبة لتعامل أو رؤية الليبرالية الجديدة للقضايا الاجتماعية، فنتبع رؤية " جيريمي بنتام" حول المنفعة.

ويرى الكلاسيكيون الجدد أنهم قدموا اقتراحاً يحمل رؤية نفسية مهدت للانتقال إلى الليبرالية الجديدة.

ويتفق الكلاسيكيون الجدد من الجيل الثاني مثل "ليون فالراس" و"ستانلي جيفونز" مع "كارل مينجر" مؤسس المدرسة النمساوية للاقتصاد على دور نظرية المنفعة في قياس قيمة السلعة. فمن الصعب التفكير في نظرية للقيمة والاثمان بدون التفكير في المنفعة. ويتفق الكلاسيكيون الجدد مع رواد المدرسة النمساوية في إخفاق الكلاسيكيين في حل مشكلة تناقص قيمة السلعة رغم منفعتها الزائدة. فالحديد قيمته أقل من الذهب، ولكن منفعة الحديد أعلى من الذهب. وهو لا يتفق مع نظرية القيمة ونظرية الثمن المتأسسة على نظرية المنفعة. واكتشفوا أن سلوك الفرد حركي action man فحريته ليست في الاختيار بين كل الذهب وكل الحديد، وإنما تتحدد حريته في قراره باختيار وحدات من الذهب ووحدات من الحديد بالنظر إلى

مكان محدد ووقت محدد وظروف محددة. فما يقوم به الفرد هو الاختيار بناء على ما يحقق له الرضا وليس وفقا لتبادل قائم على مقاييس. فالاختيار والتفضيلات التي يسلكها الفرد ليست قياسات. فالسلوك لا يقيس المنفعة أو القيمة وإنما إختيار بين البدائل. (Von Mises, Ludwig, 1949:244)

كما تأثر الكلاسيكيون الجدد بأفكار المفكر الفرنسي "ميشيل فوكو" حول محور الحياة المجتمعية والفردية حول المشروع والأداء الفردي. فظهر مصطلح الليبرالية الجديدة لأول مرة عام ١٩٣٨ في باريس خلال لقاء نظمه الفيلسوف الفرنسي " لويس روجير ". (Davis, William, 2014:311)

كما طرح "هايك" مفهوم الليبرالية الجديدة باعتبارها " أساس للحياة الجيدة في مجتمع جيد ". وقام بتحليل حالة المقايضة بين هدف العدالة المتجسد في الفرص المتساوية للجميع، وهدف حرية الفرد الذي يجب أن تحميه المؤسسات والقانون. (Hoerber, Thomas:172-173)

[https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-030-23824-7\\_8.pdf](https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/978-3-030-23824-7_8.pdf)

ودفعت التطورات السياسية والاقتصادية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير نموذج لوضع السياسات الاقتصادية. ومن بين هذه التطورات أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين وحدث تضخم ركودي وتراجع الإنتاج والربحية في مطلع السبعينيات من القرن العشرين. حيث تم انتقاد المقاربة الكينزية التي استندت إلى قيام الدولة بتشجيع الطلب الفعال، ورعوا أن الدولة الليبرالية يجب أن تعمل على الحد من التضخم من خلال سياسات نقدية وانكماشية، بالإضافة لتقليص سلطة الاتحادات التجارية عبر التشريعات والخصخصة. وعلى الرغم أن هذه السياسات أسفرت عن وجود عائداً رأسمالية كبيرة، إلا أنها تسببت من جانب آخر في حدوث عدم مساواة. كما إمتدت أفكار الكلاسيكيين الجدد وفي مقدمتهم مدرسة شيكاغو للاقتصاد إلى دول العالم النامي

مثل شيلي إبان حكم "بينوشيه" من خلال الاستشارات التي قدمها "ميلتون فريدمان" للنظام في شيلي. (Gane, N., 2013: 23–27.)

ومع بداية القرن العشرين واجه الكلاسيكيون الجدد تحديات على المستوى التطبيقي، حيث تمثل التحدي الرئيسي في مواءمة وإعادة فهم الليبرالية الاقتصادية في ضوء التطورات الجديدة ومنها صعود الأفكار الاشتراكية. كما شهدت مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين سياسات حمائية متمثلة في سياسة "الاتفاق الجديد" New Deal في الولايات المتحدة الأمريكية وظهر نظم شمولية في أوروبا مما أثار حفيظة الكلاسيكيين الجدد في هذه الدول ومحاولتهم إعادة تفسير دور السوق في تحديد نظام الأثمان price systems. كما واجه الليبراليون الجدد تحديات أخرى تمثلت في انتشار التوجهات الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا التي نادى بإمكانية عمل السوق الحر إلى جانب شبكات الأمان الاجتماعي. فإذا كانت حرية السوق ضماناً للحريات السياسية، فإن دور الدولة يتمثل في تشجيع التنافسية من خلال تنظيم السوق وفق أطر قانونية بحيث يصبح متوافقاً مع مؤسسات الأمان الاجتماعي. وهو ما عرف باسم إنجازات "الليبرالية المنظمة" ordoliberal التي تضمنها الدستور الألماني عام 1949 عبر تأسيس "السوق الاجتماعي" social market. كما مثلت مقولات الكلاسيكية الجديدة في بداية الخمسينيات اعتراضاً على نظرية "كينز" الاقتصادية الذي رأى أن تدخل الحكومة أمر ضروري لتجنب التضخم الناجم عن الاقتصاد المخصص. كما أنها حل لفشل العديد من دول العالم النامي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة. خلافاً للكلاسيكيين الجدد الذين أكدوا على ضرورة تحرير الاقتصاد وإزالة دعم السلع والخدمات وتشجيع المنافسة لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد. كما أن تحرير الاقتصاد من شأنه جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية بما يزيد من التراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى أن التحرير يتطلب إزالة

عوائق الرسوم، بحيث يقوم السوق بتحديد الأثمان الصحيحة للسلع ومن ثم قيمتها الحقيقية بعيداً عن التدخل الحكومي غير الكفاء. لذلك يرفع الكلاسيكيون الجدد شعار " تحمل الألم في المدى القصير من أجل حصد النتائج في المدى البعيد". (Nicholas, Howard, 2012:462)

ولا ينكر الكلاسيكيون الجدد الانعكاسات السلبية لتطبيق النظرية الكلاسيكية الجديدة. كما يؤكدون أن سياسة إحلال الواردات من خلال التصنيع سيعطل عمل السوق ويعيق حرية التجارة، لأن ذلك سيؤدي إلى تدخل الدولة لحماية الصناعات الوليدة. كما يؤكدون ضرورة أن تهتم دول العالم النامي بتمكين الأفراد، حيث أثبتت منظمة الصحة العالمية أن الاستثمار في الصحة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء من شأنه انقاذ حوالي ٨ مليون فرد من الموت بسبب الملاريا والسل والايذز والموت أثناء الولادة. وهؤلاء الثمانية ملايين أنتجوا حوالي ما قيمته ٣٦٠ مليار دولار سنوياً خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ وهو ما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر. (Fogelberg, Kathleen, Kulkarni, Kishore G.,2005)

ومن بين الانتقادات التي وُجّهت للمدرسة الكلاسيكية الجديدة هي إنكارها لدور النقود ولدور التبادل التجاري في تحديد الأثمان. كما تم انتقاد أفكارها باعتبارها أفكار نظرية ومجردة. (Howard, Nicholas, 2012:462)

### علاقة مفهوم الحرية عند المدرسة النمساوية بمفهوم الحرية عند الكلاسيكيين الجدد

يتشابه مفهوم الحرية عند الكلاسيكيين الجدد مع مفهوم الحرية عند المدرسة النمساوية للاقتصاد، غير أن المدرسة النمساوية للاقتصاد تؤمن بحرية الاختيار الفردي ومسئولية الأفراد عن اختياراتهم والتي قد لا تكون الأفضل بالنسبة لهم، وأن

ذاتية الاختيارات الاقتصادية متوافقة منطقياً مع الحريات السياسية. في حين يرى الكلاسيكيون الجدد أن حرية الفرد لا تتحقق إلا في إطار حرية السوق. (Avtonomov, Vladimir, 2018:5)

وعلى الرغم من تقارب المرحلة الزمنية التي كتب فيها "هايك" كتابه حول دستور الحرية وكتب فيها "فريدمان" كتابه حول الرأسمالية والحرية، وظهور الكتابان في جامعة شيكاغو معقل مدرسة شيكاغو للكلاسيكيين الجدد، إلا أن "هايك" ركز على دور الحرية في تنمية الفرد في ظل وجود مؤسسات. فلا يستطيع الفرد أن ينمو في مجتمع خال من مؤسسات تؤمن بحريته الفردية (Hayek, FA, 1960:5)

وفي إطار حديث "هايك" عن الحرية قام باستخدام إصطلاح الليبرتارية، حيث ميز بين المحافظة والليبرالية الحقيقية في كتابه "الطريق إلى العبودية" في عام ١٩٥٦. فرأى "أن المحافظة - على الرغم من ضرورتها لأي مجتمع مستقر- فهي ليست برنامجاً اجتماعياً. وهي في ميلها الأبوي والقومي نحو السلطة أقرب للاشتراكية منها لليبرالية. كما أن بها نزعة تقليدية روحانية تجعلها غير قادرة على التأثير في قطاعات المجتمع المختلفة. وقد تواكب مع بزوغ اقتصاد الرفاهة نمو الحركة الليبرتارية Libertarism وهي حركة نحو "حكومة أقل". وهي حركة ليبرالية راديكالية تعكس الجدل بين الليبرالية والديمقراطية والمساواة. (Brennan, 2018:331)

كما تتلخص أطروحة "هايك" في أن الحرية ليست مطلقة، فالطموح والاندفاع قد يكونان صفتان محمودتان في الأفراد، ولكن ما أن يتولى هؤلاء الأفراد السلطة قد تنقلب تلك الصفات إلى سلطة قهر حينما يحاول هؤلاء فرض وجهة نظرهم على الآخرين باعتبارها وجهة النظر الصائبة. (Hayek, FA, 1960:8). كما ناقش "هايك" علاقة الحرية بالتقدم. فكل تضيق لحرية الأفراد هو تعطيل التقدم. والحرية



هنا هي إمكانية الفرد على العمل أو التصرف وفقا لإرادته وقراراته وخطته وبدون أن يكون خاضعا لإرادة الغير أو لقرارات تعسفية تفرض عليه أن يتصرف أو لا يتصرف بشكل معين. لذلك يُعرف "هايك" الحرية بأنها "الاستقلالية عن إرادة للقهر للآخرين". كما طرح "هايك" مسألة الفرص المتاحة أمام الفرد أو فرص ومسارات الفعل حتى يمكن القول بأن الفرد حر، حيث رأى أن الإشكالية لا تكمن في الفرصة بقدر ما تكمن في قدرة الفرد على تحديد مسار حياته وفقا لرغباته أو ما اذا كان هناك شخص آخر لديه القدرة على التلاعب باختياراته وفقا لإرادته هو. ونفس الامر ينطبق على الحرية المدنية والسياسية، حيث من الصعب القول بأن الفرد الذي يصوت لسلطة مستبدة هو شخص حر. (Hayek, FA, 1960:12-13)

وفي مناقشة هايك للحرية وارتباطها بقهر الآخر، أشار إلى أن الحرية الذاتية لا تشير إلى موقف آني، بل تشير بشكل عام إلى طبيعة إرادة الفرد كمحركة لسلوكه. وقد تنتقص حرية الفرد ليس فقط بسبب قهر الآخر له، وإنما بسبب تأثير مشاعر آنية أو ضعف أخلاقي وثقافي عنده. فعلى سبيل المثال يحول الشك والجهل من فعل أمور قد يستطيع الافراد القيام بها إذا ما توافرت لديهم المعلومات. (Hayek, FA, 1960:15)

كما ترتبط الحرية عند هايك بالقدرة على الاختيار، ومسئولية كل فرد عن اختياراته وقراراته. وهي خصائص تتوافر في المجتمعات الحرة. فنجاح الفرد لا يتوقف على ما يؤمن به من قيم الحرية ولكن على كيفية ممارسة حريته وعلى وجود حوافز لتفعيل تلك الحرية. كما أن هدف الحرية هو تحقيق المساواة، والامتثال الطوعي للقواعد القانونية. (Hayek, FA, 1960:80,81)

وتجدر الإشارة إلى أن البحث في فكر الليبرالية الجديدة ومقولاتها النظرية حول الحرية سبقت الفعل السياسي. (Davis, William 2014:309) فمن الصعب القول أن الليبرالية الجديدة ظهرت مع الكلاسيكية الجديدة، لأن كتابات "هايك" حول

الحرية - وإن تقاطعت زمنياً في مرحلة ما مع نظريات المدرسة الكلاسيكية الجديدة - إلا أنها سبقت كتابات "فريدمان". كما رفض "هايك" اصطلاح الكلاسيكية الجديدة ووصف نفسه بأنه ليبرالي كلاسيكي، في حين اعتبر "فريدمان" نفسه ينتمي إلى المدرسة النمساوية، حيث عالمية القوانين الاقتصادية، ودور القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات في تحقيق رضا للفرد.

ويخطط المفكرون بين الكلاسيكية الجديدة والليبرالية الجديدة رغم عدم ارتباط الاصطلاحين تاريخياً. كما لا يوجد اتفاق بين الكلاسيكيين الجدد في القرن العشرين حول توقيت ظهور اصطلاح الليبرالية الجديدة كفعل سياسي، وما إذا كانت قد ظهرت في نهاية القرن العشرين مع توافقات واشنطن والتظاهرات المناهضة للعولمة وتظاهرات سياتل ضد منظمة التجارة العالمية، أم في السبعينيات مع التاتشيرية والريجانية. وقد عاد الاهتمام بالبحث في فكر الليبرالية الجديدة ومع اندلاع الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وتعرض الأسواق والمؤسسات المالية لأزمات مالية وأزمات ثقة. كما ثار التساؤل حول عقلانية وجدوى فكر الليبرالية الجديدة وأولوياته. كما ثار تساؤلاً حول الابعاد الاستعمارية للفكر الليبرالي الجديد. (Davis, William, 2014:310)

وتنقسم الليبرالية الجديدة إلى فرعين أحدهما عملي وثانيهما فلسفي معياري. أما بالنسبة لليبرالية الجديدة في فرعها العملي فهي تأخذ معظم أطروحاتها من الاقتصاد الكلاسيكي الجديد ويشمل الحكومات الرشيدة وحرية التجارة والقطاع الخاص الحر ومسئولية الحكومة المالية. وتأسس هذا النموذج على يد "فريدريك باستيد"، و"الفريد مارشال"، "جون بابتيست ساي" و"ليون فالراس". وتؤكد النظرية الكلاسيكية الجديدة على عقلانية اختيار الفاعلين الاقتصاديين. حيث يسعى الأفراد إلي تعظيم منافعهم، وتتحدد اختياراتهم وفق اعتبارات الحدية. كما أن الكلاسيكية الجديدة أفرزت نماذج

التنافس للاقتصاديات الجزئية. كما كانت أول مدرسة تعتمد منهجاً رياضياً في تحليلها الاقتصادي.

<https://www.investopedia.com/ask/answers/063015/how-does-neoclassical-economics-relate-neoliberalism.asp> Ross, Sean, March 25, 2021

وعلى المستوى العملي أيضاً ، رأى السياسيون الذين تبنوا أفكار الكلاسيكيين الجدد أنه رغم أهمية السوق يوجد دور للحكومة حتى في الاقتصاديات التي تعمل وفقاً لمبدأ حرية السوق، مع الايمان بأن السوق هو الذي يقوم بتخصيص الموارد. (Kane, Aidan, 1990:43-44)

أما بالنسبة للجانب الفلسفي المعياري، فيوجد دور للدول في انتاج وإعادة انتاج الأفكار التي يعمل بموجبها الأفراد والمؤسسات بشكل يتوافق مع رؤية ما أخلاقية وسياسية تركز على التنافسية (Davis, William, 2014:311)

وقد وصف "دافيز ويليامز" الليبرالية الجديدة بأنها نموذج تحفيزي بنائي وقوة حدثية تهدف لبناء نظام اجتماعي وسياسي جديد وليس إحياء نظام قديم. كما تستهدف سياسات الليبرالية الجديدة الأنشطة والمؤسسات خارج السوق كالجامعات والقطاع المنزلي والاتحادات التجارية والإدارة العامة. فدور هذه السياسات هو جذب تلك المؤسسات إلى السوق من خلال الخصخصة أو إعادة إنتاج أدوارها بحيث تتوافق مع حرية السوق، أو يتم تحييد تلك المؤسسات. (Davis, William 2014 :310, Bevir, Mark, 2009:61)

وقد اتفقت الليبرالية الجديدة مع مقولات الكلاسيكية الجديدة الاقتصادية حول حرية التجارة والضرائب المنخفضة وخفض الانفاق الحكومي ورفض التخطيط المركزي.

<https://www.investopedia.com/ask/answers/063015/how-does-neoclassical-economics-relate-neoliberalism.asp> (Von Mises, Ludwig, 1949:240)

كما يتفق رواد المدرسة النمساوية مع الليبراليين الجدد من رواد مدرسة شيكاغو حول أهمية الملكية الخاصة، وإذا كان رواد المدرسة النمساوية يرون أن الملكية الخاصة حق لكل فرد، فيرى رواد مدرسة شيكاغو أن الملكية الخاصة لا بد وأن تستند إلى الجدارة الاقتصادية. (Murphy, Robert, 2020:20)

### عناصر الاختلاف بين المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة في ضوء مفهومهما للحرية

تتعرض عناصر الاختلاف بين المدرسة النمساوية والمدرسة الكلاسيكية الجديدة في لغة ومفهوم الحرية والمفاهيم المرتبطة بها كالفردية والملكية الخاصة وكيفية تكوين الاثمان ورؤية المدرستين للأسواق الخارجية في دول العالم النامي، وذلك على النحو التالي:

- يختلف الكلاسيكيون الجدد (مدرسة شيكاغو) عن المدرسة النمساوية في تأكيد الأوائل على اقتصاد السوق القائم على الفردية والربط بين السوق المفترض والسوق الواقعي، وإن كان البعض منهم لا يؤيد هذا الربط. وكأي مدرسة فكرية يوجد اختلاف بين أجيال المدرسة على الرغم من تأكيد كل رواد المدرسة على المحاور الأربعة: الفردية والذاتية والشك في الأدوات والمناهج الرياضية وفضيلة السوق، بعبارة أخرى: فضيلة الفردية ومنظومة المشروع الفردي، فالجيل القديم يهاجم تدخل الحكومة في الاقتصاد، والسيطرة والاحتكار والهيمنة والنقابات، أما الجيل الحديث مثل "فريدمان" فيركز انتقاداته بشكل رئيسي على التدخل الحكومي بشكل عام. فصيانة الحرية الفردية تعتمد على وجود منظومة مشروع enterprise الذي يعتبر أكثر إنتاجية من الاقتصاديات التي تتدخل فيها الحكومات. كما

يرفض أتباع مدرسة شيكاغو المنظمات الاجتماعية التي تعمل على توفير مزايا مجتمعية، خلافا لتأكيد "هايك" و"فيزر" على أهمية المؤسسات الأخرى في المجتمع. كما لا يهتم الكلاسيكيون الجدد بالتأقلم مع التحولات وخاصة تلك التي تؤدي إلى اللامساواة ولا للاقتصاديات الخارجية المفككة. فالسوق يستطيع التأقلم مع المتغيرات بشكل تلقائي. كما يركز الكلاسيكيون الجدد على مفهوم القواعد التنظيمية وليس على مفهوم السلطة. ومن ثم لم تركز أوراق وأبحاث أتباع المدرسة في جامعة شيكاغو على بحث اقتصاديات دول العالم الثالث في إفريقيا وخاصة في فترة الستينيات، حيث لم يبد الطلاب اهتماما بها. فأشارت دورية *the American Economic Review* إلى عدم اهتمام الطلاب بحقول المنظمات الصناعية أو المالية العامة أو السياسات النقدية أو التاريخ الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية في تلك الدول (H.Laurence Miller, Jr., 1962: 2-5)

- ويختلف رواد المدرسة النمساوية للاقتصاد مع الكلاسيكيين الجدد ومدرسة شيكاغو حول سرعة وقدرة الاقتصادات التنافسية على التشغيل، وأيضاً حول أهمية الاقتصاديات الخارجية، وحول قيمة وثمان التدخل في اقتصاديات السوق لتحقيق أمن للفرد، وأيضاً حول ميل الحكومة لتحديد سياساتها وفقاً لمصلحة الافراد. (H.Laurence Miller, Jr., 1962: 7)

- فيما يتعلق بتكوين الأثمان، فتعتبر نظرية الأثمان من أهم مخرجات مدرسة شيكاغو والنظرية الكلاسيكية الجديدة. فلا يمكن فهم عمل اقتصاد السوق بدون فهم نظرية الأثمان. فالثمان هو القيمة التي يضعها المجتمع للسلع التي يتم استهلاكها والاتجار فيها. وشرط الثمن أو محدد الثمن هو الندرة. والندرة هي الدافع لإنتاج السلع. وبالتالي مهمة الأثمان هي تخصيص السلع النادرة بين الاحتياجات المتنافسة. وعندما يتناول الكلاسيكيون الجدد الأثمان

فيميزون بين الأثمان النسبية والأثمان المتوازنة وغير المتوازنة (وهي الأثمان التي توازن عرض السلع والطلب عليها) والأسعار التنافسية وغير التنافسية والأسعار قصيرة وطويلة المدى. ويتبنى بعض الكلاسيكيين الجدد اقتراب التوازن الجزئي، أي أن توازن الأثمان يحدده توازن العرض مع الطلب لسلعة في قطاع محدد أو سوق محدد بدون الإشارة أو بمعزل عن التطورات في القطاعات الأخرى أو الأسواق الأخرى (Nicholas, Howard, 2012:457)

وتعتبر المدرسة النمساوية أكثر تشدداً من الكلاسيكيين الجدد في رؤيتها للأثمان. فهي لا ترى أن التوازن يتحقق بين الأثمان، لأن عملية التبادل متعددة الأطراف ومنفصلة عن بعضها البعض وغير متصلة. كما أن النفود عندهم ليست مجرد غطاء للأثمان، كما أن فهمهم للتبادل قائم على المقايضة. كما يعارضون دور ثمن الإنتاج في تحديد الأثمان. (Nicholas, Howard, 2012:460)

ويختلف الكلاسيكيون الجدد عن المدرسة النمساوية في دور المنتجين. فالمنتجون عند الكلاسيكيين الجدد مستهلكين. فرغبتهم في الاستهلاك هي التي تدفعهم للإنتاج وليس من أجل زيادة ثروتهم. فعندما يقوم المنتجون بشراء مدخلات الإنتاج فيكون ذلك بهدف إرضاء احتياجاتهم الاستهلاكية. (Howard, Nicholas, 2012:464)

- كما يختلف الكلاسيكيون الجدد مع أتباع المدرسة النمساوية في اقترابهما المنهجي من مفهوم الفردية، حيث ينظر الكلاسيكيون الجدد إلى الفردية من وجهة نظر "ذرية" atomostic، أي أن المجتمع يتكون من أفراد ومجموعهم يشكل المجتمع. فالأولوية للفرد. في حين يقتررب أنصار المدرسة النمساوية من الفرد باعتباره بنية مؤسسية وموضوع. فيرى "ميزيز" - مثل "

إيمانويل كانت" أن المعرفة الفردية مستقلة عن الخبرة وعن الانطباع الحسي. في حين يتبع "مينجر" المنهج الأرسطي ويرى أن المعرفة الفردية مستقاة من الخبرة ومن الواقع (Negru, Iona, 2013:1000)

- كما تختلف المدرسة النمساوية عن الكلاسيكيين الجدد في الرؤية المنهجية لعلم الاقتصاد ودور النقود. فبالنسبة للرؤية المنهجية لعلم الاقتصاد فيري "فريدمان" أهمية تطوير نماذج حول افتراضات خاطئة. فليس من الضروري أن تكون الافتراضات صائبة وواقعية، ولكن الأهم هو مدى اقترابها من الهدف محل الدراسة. وهو ما يتحقق من خلال اختبار ما اذا كانت النظرية تعمل أو لا تعمل، أو بعبارة أدق ما اذا كانت تنتج تنبؤات دقيقة بشكل كاف. وهو ما اعتبره "ميزيز" فخ للاقتصاديين. حيث رأى "فريدمان" أن العلم يقتضي أن تتمكن النظرية الاقتصادية من اختبار التنبؤات وليس فقط الاعتماد على الأدلة التاريخية. فمن وجهة نظر مدرسة شيكاغو يمكن التنبؤ بناء على نظرية الاختيار العقلاني للفرد والسوق الذي يعمل بكفاءة، على الرغم من أن المدرسة تفتقر لنظرية حول بنية رأس المال. أما بالنسبة للنقود فيرجع أنصار مدرسة شيكاغو سبب الكساد عام ١٩٣٠ والازمة المالية للعام ٢٠٠٨ إلى عدم قيام البنك الفيدرالي بطباعة كمية كافية من النقود وتطبيقه سياسة مالية صارمة. لذلك يرى "موراي روتبارد" أحد رواد الكلاسيكيين الجدد بضرورة إلغاء البنوك المركزية.

### الانتقادات الموجهة لأفكار الليبرالية الجديدة

تعددت الانتقادات الموجهة لليبرالية الجديدة كفر وتطبيق، وذلك على النحو

التالي:

- يرى الماركسيون أن الليبرالية الجديدة كفكر لا تنفصل عن التطبيق لأنها تعمل على تعبئة الدولة لتحقيق مصالح خاصة. ويشترك الماركسيون وما بعد البنيويين في نظرتهم لليبرالية الجديدة من حيث زيادة قوة ودور المؤسسات والخبراء خارج نطاق الدولة في تنظيم الحياة الاجتماعية والاهتمام بالحوكمة والمخاطر كتقنيات لإدارة الليبرالية الجديدة. كما تم انتقاد رؤية "فوكو" لليبرالية الجديدة تتمحور حول دورها في إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية وحياة الفرد حول فكرة المشروع والأداء. كما يجب أن تقوم الدولة ومؤسساتها بإعادة تعريف نفسها وفقاً لرؤية الوكالة أو المشروع.
- تتغلغل المنافسة وفقاً لليبرالية الجديدة في الثقافة وفي التعليم وفي العلاقات الفردية مما جعل عدم المساواة أمراً مقبولاً على المستوى الأخلاقي.  
(Davis, William, 2014: 315)
- يرى الليبراليون الجدد أن الأفراد أحرار وعقلانيون، وبذلك وقعوا في نفس الخطأ الذي وقعت فيه المدرسة النمساوية للاقتصاد من حيث وصف كل الأفراد بأنهم أحرار وعقلانيون ووصف اختياراتهم بالرشيدة.
- ربط الليبراليون الجدد الحرية بالأسواق وبحرية المؤسسات الأخرى، فليس لدي كل دول العالم أسواقاً بالمفهوم الغربي للسوق. فرغم تماثل قوانين حركة رأس المال في الأسواق تاريخياً وعالمياً، إلا أن علاقة السوق كمؤسسة بالمؤسسات الأخرى في المجتمع ليست واحدة وتختلف من مجتمع لآخر. مما قد يخرج العديد من دول العالم من عمل السوق وفقاً للكلاسيكيين الجدد والليبراليين الجدد.
- من الصعب وصف الليبرالية الجديدة التي طبقتها الكلاسيكيون الجدد بأنها فكر "حر" وديمقراطي، لأنها فكر يعكس سلطة الشركات دون غيرها من



المؤسسات. ويمكن القول أن الفكر الليبرالي الجديد ثم الفكر الكلاسيكي الاقتصادي الجديد تأسس على نظرية مثالية غير متحققة في الواقع العملي ومؤسسة على افتراضات خاطئة مما جعل من الواقع الاجتماعي يبدو بسيطاً وسهلاً. (Lindsay, Peter, 2015:378)

- تتحدد أفكار الليبراليين الجدد بحدود المساحة الجغرافية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فقط، حيث يتم تصريف منتجات الدول الغربية في أسواق دول العالم النامي الذي لا يتمكن سكانه من استهلاك تلك السلع. كما أن أسواق دول العالم النامي مختلفة هيكلية عن أسواق دول العالم المتقدم. فإذا كان سكان العالم المتقدم لديهم الحرية في اختيار السلع التي يستهلكونها بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، فتحرير أسواق دول العالم النامي قد لا يمكن سكانها من استهلاك خدمات الصحة والتعليم التي لها قيمة اجتماعية وليست قيمة سوقية، كما أنها تقدم بأثمان أقل من ثمن السوق في تلك الدول لأن سكان دول العالم النامي لا يستطيعون الدخول والتنافس في السوق من خلال مكون العمل فقط.

- يعتبر الليبراليون الجدد الظاهرة الاقتصادية بأنها ظاهرة قابلة للقياس من خلال تبادل النقود. وهو مدخل مضلل لفهم وتحليل الظاهرة الاقتصادية في حقلها الاجتماعي. فلم يوضح الليبراليون الجدد من أين سيأتي الأفراد بالنقود من أجل شراء وتبادل السلع. كما أن إنتاج السلع يفترض تقسيم العمل والتخصص الذي يتوسط أو يسبق عملية التبادل. وهو ما يعطي للسلع قيمة لا تستند على التقييم الذاتي للسلع كأساس للتبادل من حيث النشاط الذي يتم تفضيل فيه تجميع سلع على سلع أخرى أو ترتيب كميات محددة من السلع أو الخدمات لتحقيق رضا الفرد، حيث يمكن أن يشعر الفرد أيضاً

بالرضا من خلال مساعدة الآخرين. وكلاهما خيارات تتبع من دوافع ذاتية غير قابلة للقياس الموضوعي.

- عدم فهم الليبراليين الجدد - شأنهم شأن المدرسة الكلاسيكية الجديدة المدرسة النمساوية - لمفهوم القيمة بشكل موضوعي كما لم يحددوا كيفية قياسه. فرأت المدرستان أن قيمة السلعة تتحدد بمنفعتها الحدية وليس بكمية العمل المبذول فيها، ورأوا أن الثمن هو المحدد لقيمة السلعة، كما هو مقياس القيمة، وهو ما يخالف خصيصة المقياس باعتباره شيء موضوعي. والثمن شيء متغير يحدده العرض والطلب داخل السوق كحقل للتبادل. فمقياس القيمة هو كمية العمل في المنتج. (عادل زكي، ٢٠٢٠: ٣٠، ٣١)

### القسم الثاني: الاسهامات الاجتماعية للمدرسة النمساوية والكلاسيكية الجديدة في علاقة الحرية بالنمو الاقتصادي

أشار "فون هايك" إلى عدم تطابق الحرية الفردية مع حرية المجموع المتمثلة في التحرر القومي. فالحرية هي الحالة التي لا يجد فيها الفرد نفسه هدفاً أو عرضة للإكراه وفقاً لإرادة الآخر. ومن ثم يكون هدف سياسات الحرية هو الحد من الإكراه وآثاره الضارة. كما تفترض الحرية أن للفرد مجاله الخاص المنفصل عن المجموع. لهذا فإن التحرر القومي أو التحرر من الأجنبي لا يقودان بالضرورة إلى الحرية الفردية. (Hayek, F. 1960:11-15). وقد اتفق "فرانسيس فوكوياما" مع "هايك" في نقد القومية ودورها في تراجع حرية الفرد، لأنها مكنت المعادين لليبرالية من السيطرة على مجتمعاتهم. فالتوجهات الليبرالية - وفقاً لمعارضتي الليبرالية- تشكل

عداء للشعوب. كما أن القيم الليبرالية كالتوافق والتسامح لا تستطيع أن تربط المجتمعات المتعددة اثنيا ودينيا، كما أنها تتسبب في أضعاف التقاليد الاسرية والمجتمعية. فالليبرالية لا توفر الأخلاقيات الأساسية للمجتمع. كما لا يمكن فرض القيم الليبرالية إلا من خلال الدولة القوية. (Fukuyama, Francis, May/June 2022)

إن التسليم بوجود تأثير إيجابي ومباشر للحرية على النمو من جانب، وزيادة النمو كمؤشر لوجود الحرية من جانب آخر، هو أمر يحتوي على إشكاليات منهجية. فهذه العلاقة ليست مباشرة، إذ يتوسطها متغير العمل المحرك لعملية النمو.

فيرى "ميزيس" أن العمل وسيلة وليس غاية في حد ذاته. فالعمل هو قيام الفرد بتوظيف قدراته النفسية والجسدية من أجل تسيير حياته. كما يساعد العمل على إزالة القلق وتقليص وقت الفراغ. وكل فرد لديه طاقة محدودة لبذلها، وكل وحدة عمل لها أثر محدود، وإلا لكانت هناك وفرة في العمل. فالأفراد يعملون فقط عندما يكون مردود العمل أعلى من النقص في الرضا بسبب تقليص وقت الفراغ. وقيمة العمل ترتبط بالأهداف التي يستطيع الفرد تحقيقها. وهو ما لم يهتم به الكلاسيكيون الجدد في بنائهم لنظرية القيمة والأثمان والأجور. كما أن العمال أصبحت نادرة أو غير متوفرة لاستخدام كافة الموارد المادية اللازمة للإنتاج. ويرى "ميزيس" أن عالم القرن العشرين يعاني من الندرة في القوى العاملة، ولا ترتبط تلك الندرة من وجهة نظره بالزيادة السكانية طالما لم يتم استخدام تلك الزيادة في الاستفادة من كافة الموارد بالشكل الأمثل. كما أن العمل الذي يحقق المتعة ليس عملاً. فالفرد الذي يمضي نهاية الأسبوع - وفقاً لميزيس- في ممارسة رياضة لا تعتبر عملاً، وإنما مجرد توظيف لطاقته لتحقيق المتعة وليس للحصول على منتج معين. (Von Mises, Ludwig, 1949:258-261,267,268) وهو ما يتفق فيه مع الكلاسيكيين مثل "آدم سميث" و"جون ستوارت ميل".

ويقع النمو الذي يحقق احتياجات المواطن في قلب خطاب النظرية الكلاسيكية الجديدة. كما يمكن أن يحدث النمو في إطار دولة الرفاه. وكان كتاب ثروة الأمم "لآدم سميث" هو بداية البحث في اقتصاديات النمو، والبحث في الإنتاج من خلال العمل ورأس المال. حيث وجد "سميث" أن النمو الاقتصادي يتحقق بتكامل رأس المال الخاص والملكية الخاصة والسوق والعمل الحر. كما تحقق هذه المنظومة التوزيع الأمثل للموارد وتعتبر الأكثر عدالة. كما أعطى كل من "سميث" و"ريكاردو" أهمية لدور التبادل التجاري في تحقيق النمو من خلال تبادل السلع التي يتم انتاجها بميزة نسبية في كل دولة. وقام نموذج ريكاردو في التبادل على وجود دولتين: إنجلترا والبرتغال وسلعتين هما النبيذ والمنسوجات. وهو نموذج بسيط يشير إلى التفوق النسبي للبرتغال في التخصص في انتاج النبيذ والمنسوجات بأقل كمية عمل، غير أنها يمكن أن تحقق ميزة نسبية أكبر إذا ما تخصصت في انتاج النبيذ واستوردت المنسوجات من إنجلترا (Engel, Susan, Developmental Economics, 2010:2)

غير أن الكلاسيكيين الجدد رفضوا نظرية "ريكاردو" لأنها تستند فقط لمتغير العمل، واستبدلوها بنظرية "العوامل المختلفة المحفزة للنمو" various factor endowment. بمعنى الموارد والمصادر المختلفة التي يملكها المجتمع من أجل الإنتاج فيما يعرف بنموذج "هكشر- أولين" HO. فقد استبعد "إيلي هيكشر" و"بيرتيل أولين" التباينات في إنتاجية العمل بين المجتمعات المختلفة من خلال افتراض أن كل المجتمعات قادرة بشكل متساوٍ على الوصول للتقنيات اللازمة للإنتاج. فبنموذج "العوامل المختلفة المحفزة للنمو". يؤكد على أهمية عنصر رأس المال وليس عنصر العمل كما أشار الكلاسيك. وأن النمو يتحقق من خلال حرية التجارة. فالتجارة الدولية قادرة على تحقيق العدالة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في

الموارد، وتحويل الموارد والخدمات من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة. كما أن المنتجات يتم تبادلها بشكل كلي، حيث يتم التعامل مع المنتج باعتباره حزمة من رأس المال والعمل والأرض والموارد. (Leamer, Edward E., 1995:1, Todaro, M. P. 1985:592).

وبذلك وجدت نظرية النمو في الفكر الكلاسيكي الجديد نفسها في قطيعة معرفية مع نظرية النمو الكلاسيكية، حيث تركز الأولى على الطلب والاستهلاك والمنفعة وتركز الثانية على العمل الإنتاج والتكلفة. كما حل الاقتراب الفردي محل نظرية العمل في الإنتاج. كما رأى الكلاسيكيون الجدد أهمية تحقيق التوازن بين العرض والطلب من أجل تحقيق النمو. فالعرض يخلق الطلب عليه، لهذا لا يوجد ما يعرف باسم زيادة أو نقص العرض. فوفقاً "لليون فالراس" فإن كل طلب حقيقي هو في الواقع عرض. وتكفل حرية العمل في الأسواق تحقيق هذا التوازن. إلا أن التطبيق العملي لفكر الكلاسيكيين الجدد تعطل بسبب أزمة الكساد العالمي في فترة ما بين الحربين والتي أفسحت المجال للنظرية العامة "لكينز" بتحقيق التوازن بين السوق الحر ونموذج دولة الرفاه. كما واجه تطبيق النظرية الكلاسيكية الجديدة تحديات في دول العالم النامي بسبب نجاح تجربة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي آنذاك، مما أعطى للنظرية الكينزية بعداً تنموياً يناسب دول العالم النامي في مرحلة ما بعد الاستعمار. (Engel, Susan, 2010:5) وهو ما يشير ضمناً إلى وجود تأثير لنظرية النمو الكلاسيكية المرتكزة على تكوين رأس المال على النمو. وقد أشار "آرثر لويس" إلى أن النمو يتحقق بالحق في العمل. فدول العالم النامي تعاني من الفقر بسبب عدم وجود فرص عمل. حيث تتكون اقتصاديات معظم دول العالم النامي من قطاعين: قطاع تقليدي زراعي كثيف العمل ونتاجيته تكاد تكون هامشية، وقطاع صناعي حديث في الحضر ونتاجيته مرتفعة يعمل فيه عمال من القطاع الأول. ويمكن تحقيق النمو من خلال العمل على زيادة الإنتاج من خلال نقل

العمالة التي تعمل في القطاع الزراعي الهامشي غير المنتج إلى القطاع الصناعي المنتج لزيادة التشغيل. وتتوقف سرعة هذا الانتقال على حجم تراكم رأس المال في القطاع الصناعي المنتج. ( Todaro, M. P.1985:594 )

لقد افترض النموذج الكلاسيكي الجديد أن الأجور في القطاع الصناعي المنتج مستقرة ومستدامة، كما افترض أن هذا القطاع يحقق أرباحاً بشكل مستدام، وأنه يعاد استثمار الأرباح في استقدام المزيد من العمالة. كما افترض النموذج أن القطاع الزراعي قطاع اقتصادي هامشي غير مفيد للمجتمع ويوجد به فائض عماله. كما يتقاطع هذا النموذج مع نموذج نظرية الحداثة التي تفترض بوجود علاقة مباشرة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي بناء على تجربة دول العالم المتقدم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما وجد " بول رودان" أن نظرية "آرثر لويس" لا تنطبق على دول العالم النامي، لأن العائد على رأس المال يتحقق من الإنتاج ومن وجود أسواق كبيرة وهو ما لا يتناسب مع الأسواق الصغيرة في دول العالم النامي. فالأسواق الصغيرة لا تستطيع جذب الاستثمارات. وتتجح تلك النظرية فقط عندما يتحقق النمو في تلك الدول. وهو ما قد يدخل تلك الدول في متاهة لا نهاية لها. وقد يكون الحل هو زيادة الإنتاج المحلي وقيام الدولة بتطبيق سياسة إحلال الواردات لحماية المنتجات المحدودة في تلك الدول، وهو ما انتقده الكلاسيكيون الجدد باعتباره يعرقل حرية التجارة وحرية عمل الأسواق.

في ذات الاتجاه وعقب الحرب العالمية الثانية طور " بول بريبيش" و"هانس سنجر" اللذان عملا في لجان الأمم المتحدة لدول أمريكا اللاتينية نظرية بنوية في النمو تستند إلى ضرورة إعادة هيكلة الإنتاج الاقتصادي لدول العالم النامي. فالاعتماد على تصدير المنتجات الأولية سيؤدي إلى زيادة فقر تلك الدول وجمود اقتصاداتها.

لذلك لابد من زيادة صادرات دول العالم النامي للحد من وارداتها من الدول المتقدمة حتى تتمكن في المستقبل من زيادة وارداتها من تلك الدول. (Engel, Susan, 2010:7,9)

وقد انتقد " جون رايلي " الكلاسيكيين الجدد لأنهم لم يتناولوا أثر وجود تكتلات اقتصادية نخبوية محلية في دول العالم النامي على النمو، حيث تعمل تلك النخب على ترسيخ مصالحها مع دول العالم المتقدم من خلال زيادة ثروتها وليس من خلال جذب الاستثمارات لدولها النامية. وبالتالي يكون هدف التنمية هو هيمنة الرأسمالية من خلال هيمنة الدولة على المواطن بفرض المزيد من الضرائب، وهيمنة الشركات الدولية على التشغيل والنشاط الاقتصادي في الدول النامية. (Rapley, John, 2007:4)

وعلى الرغم من اتفاق " اندريه جوندرا فرانك " مع " رايلي " في الدور السلبي للرأسمالية في تأخير النمو في دول العالم النامي، فقد انتقد مؤسس نظرية التبعية أو التنمية غير المتوازنة " أو ما يعرف باسم مدرسة الاقتصاد لأمريكا اللاتينية هيكله اقتصاد دول العالم النامي استناداً إلى وجود قطاعين اقتصاديين منفصلين، أحدهما زراعي هامشي غير منتج وقطاع صناعي منتج ومربح. حيث رأى أن القطاعين متصلان ببعضهما البعض وباقتصاديات الدول المتقدمة في سلسلة من الاستغلال. فالقطاع الزراعي مرتبط بالقطاع الصناعي في دول العالم النامي ليس في اتجاه تنمية القطاع الزراعي وامتصاص فائض العمالة، وإنما في اتجاه استمرار تخلفه. وقد استندت نظرية التبعية على علاقة القلب المتمثل في الدول المتقدمة بالهامش المتمثل في العالم النامي. فمن الصعب أن يستمر القلب في الثراء بدون استغلال الهامش وضمان استمرار تخلفه. فدول النامي وفقاً ل " أندريه جوندرا فرانك " ليست متخلفة ولكنها غير نامية. (Chew, Sing C., 2010:3)

ولم تصمد أفكار نظرية التبعية أمام أنظمة الحكم في بعض دول أمريكا اللاتينية وفي مقدمتها شيلي، حيث أصبحت تحت حكم " بينوشيه " معملاً لتجارب الفكر

الكلاسيكي الجديد من خلال مجموعة من التكنوقراط الشييليين الذين درسوا الاقتصاد في جامعة شيكاغو وأصبحوا مقربين من الحكم في شيلى. (Kay, Cristobal, 2005:1179)

وقد رأى "فرناندو كاردوسو" - أحد رواد نظرية التبعية- إمكانية حدوث نمو في دول العالم الثالث حتى في ظل ارتباطها هيكلياً بأسواق دول العالم المتقدم وفق نموذج "التممية التابعة المرتبطة". فمن خلال مستويات محدودة من التصنيع يمكن لدول العالم النامي من الوصول لأسواق دول العالم المتقدم ومن ثم الانفكاك جزئياً من تبعيتها لتلك الدول. ولكن ستظل التتمية غير متوازنة ومشوهة. (Dietz, James, 1980:754-55). وقد تعرضت نظرية التبعية للانتقاد باعتبارها لا تنطبق على كل دول العالم مثل تجربة النمرور الآسيوية (سنغافورة، كوريا الجنوبية، هونج كونج وتايوان) التي حققت معدلات مرتفعة من التصنيع رغم ارتباطها بأسواق الدول المتقدمة. (Engel, Susan, 2010:10)

فإذا كان "فرانك" قد استبعد حدوث نمو فتممية في دول العالم النامي بدون حرية، فإن "كاردوسو" رأى أن النمو يمكن أن يحدث وفق حرية مشروطة تحددها دول العالم المتقدم من أجل الوصول لأسواقها. وتشير تجارب شيلى والمكسيك إلى أن النمو ليس مقرونا بوجود نظام حكم ديمقراطي.

كما انتقد الطيب بو عزة الفكر الكلاسيكي الجديد لاحتوائه على سياسات إلزامية تنوعت طرق تطبيقاتها المعاصرة بغرض سيطرة نمط اقتصاد السوق وما يرتبط به من آليات سياسية. فالليبرالية الجديدة في جوهرها لا تهدف إلى تحرير الإنسان، وإنما إلى تحرير رأس المال. والمنفعة ليست في جوهرها تحقيق سعادة الفرد، وإنما تشتيته بين رغبات لانهائية. (بو عزة، الطيب، ٢٠١٣:٢٦)



## موقف دول العالم النامي من أطروحات الكلاسيكيين الجدد حول النمو كفعل حر

كان أمام دول العالم الثالث عقب حصولها على الاستقلال في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أن تختار بين النماذج والنظريات السابقة لتحقيق نمو مستقل. وقد اختارت محاولة الوصول لرأس المال الأجنبي لبناء قطاع صناعي واستخدام الدولة لإحداث تراكم في رأس المال. وهو ما عرف بسياسة إحلال الواردات. واعتبرت هذه السياسة وسيلة لتحقيق قدر من النمو المستقل. وقد حققت هذه السياسة زيادة في معدلات النمو الذي لم يستمر طويلاً بسبب أزمات السبعينيات متمثلة في أزمة الطاقة وفك ارتباط الدولار بالذهب. وقد تسببت تلك التطورات في انخفاض قيمة وحجم الإنتاج في دول العالم النامي وبالتالي في تراجع الاهتمام والايان بالنموذج التنموي في النمو، والاتجاه نحو تطبيق النموذج الكلاسيكي الجديد. وقد أجريت الدراسات لتشخيص أوضاع دول العالم النامي وفق أسس المدرسة الكلاسيكية الجديدة، حيث وجد " باور" وشولتز " أن التقاليد والاعتبارات الثقافية لدى الفلاحين وملاك الأراضي تحول دون اتخاذ قرارات عقلانية، كما أن أصحاب الأملاك لا يستطيعون إحداث تراكم رأسمالي بسبب السياسة التدخلية للحكومة في تلك الدول. ومع نهاية السبعينيات أصبحت الكلاسيكية الجديدة وما ارتبط بها من ليبرالية وعقلانية الفرد هي النموذج المهيمن والموجه للسياسات الاقتصادية في دول العالم النامي. وقد أكد " روبرت بيتس" أن الأهم هو إصلاح الأثمان / الأسعار من خلال إزالة الدعم على الأسعار وتقوية المنظومة الإدارية والتركيز على كفاءة الاقتصاد في قطاعات متنوعة. ( )

Engel,Susan,2020:14-16

وقد عُرفت سياسات الكلاسيكيين الجدد باسم " توافقات واشنطن" Washington Consensus واشتملت على مراحل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ( خفض

النققات- تحريك سعر الصرف- تحرير الأسعار)، والإصلاح الهيكلي ( تحرير التجارة - الإصلاح الضريبي- خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة -تحرير حركة رؤوس الأموال- والحد من الفقر وتحقيق الحوكمة الجيدة ). (Williamson, John, 2004-2005, p.196 ,and Naim, Moises, 1999) <https://www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/Naim.HTM>

وتم إضافة عصري الحد من الفقر والحوكمة الجيدة لتباين ظروف دول العالم النامي من جهة، وبسبب التأثير المتزايد للمدرسة الآسيوية في التنمية بقيادة " أمارتيا سين". وقد انتقد "سين" توافقات واشنطن وفكر الكلاسيكيين الجدد، لأنها لا تربط بين التنمية كوسيلة والحرية كهدف. كما وسع من مفهوم التنمية بحيث يتعدى النمو الاقتصادي إلى صور أخرى من التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقياس رفاهية الفرد لا تكون بالمنفعة التي يحققها من استهلاك السلع وإنما بشعور الفقراء تحديداً بالحرية السياسية والاقتصادية والأمان وإتاحة الفرصة. كما أن الحرية لا تقتصر على الحرية الاقتصادية وإنما حرية الانسان بشكل عام وفي كل المناطق الجغرافية. (Terjesen, Siri,2004: 345-46)

وخلال فترة زمنية مقارنة انتقد " جوزيف شتيجليتز" منهجية الكلاسيكيين الجدد التي تركز على الفردية والمنفعة. فعلى الرغم من انتمائه لهذه المدرسة، فقد أشار إلى وجود حدود لعقلانية الفرد والحرية المطلقة لعمل الأسواق فيما عُرف بمرحلة " ما بعد توافقات واشنطن". فقام بإدخال البعد الاجتماعي في تحليل أسباب فشل عمل الأسواق وغياب المعلومات اللازمة فيها بعد أزمة الديون عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى انتقاده التحرير الكامل لسوق رأس المال في الدول النامية. كما أقر بإمكانية تدخل الحكومة في السياسات الاقتصادية. وضرورة العمل على تنشيط دول العالم النامي

مالياً من خلال مضاعفة حجم القروض. (Engel, Susan, Development Economics, 2010:17,18)

وقد تركت توافقات أو تفاهات واشنطن مجالاً محدوداً لحرية تعامل دول العالم النامي مع برامج التحرر الاقتصادي من خلال الاهتمام بالتكلفة الاجتماعية للبرامج وبتداعياتها على قطاعي الصحة والتعليم. ولكنها في ذات الوقت ربطت الحصول على القروض بشروط تطبيق توافقات واشنطن وما بعدها.

**أثر القروض الموجهة للتحرر الاقتصادي في فكر الكلاسيكيين الجدد على النمو في دول العالم النامي.**

بالرغم من التباين بين دول العالم النامي في درجات النمو بين دول متوسطة الدخل ودول منخفضة الدخل، بالإضافة إلى تباين ظروفها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية يظل التساؤل حول مدى قدرة الحل المقدم من الكلاسيكيين الجدد بإمكانية أن تؤدي القروض إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

حيث أشارت دراسات "حاتمي" و"يراندوست" التي أجريت على ست دول نامية (كينيا - بوتسوانا - سييري لانكا - الهند - تنزانيا - أثيوبيا) خلال الفترة من 1974 - 1998 إلى الأثر الإيجابي للقروض في تمويل المشروعات الاستثمارية والتعويض عن ضعف المدخرات. (Hatemi, J.A., Irandoust M., 2005:74)

في حين أشارت دراسات "راحناما" و"قادي" إلى التأثير السلبي للقروض الخارجية على استدامة تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية الفقيرة التي تعتمد اعتماداً مباشراً عليها مثل ملاوي ومالي وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر وتوجو. (Rahnama, Masha, Fawaz, Fadi, Gittings, Kaj, 2017:156)

وفي اتجاه مشابه، أشار "جون ويليامسون" إلى تسبب القروض في البرازيل في ارتفاع الدين الخارجي من 150 مليار إلى 250 مليار دولار، وأدى ذلك إلى نقل

للثروة الوطنية خارج البلاد خلال 4 سنوات ما بين 1985-1989 حيث دفعت الحكومة البرازيلية 148 مليار دولار؛ 90 مليار منها فوائد للقروض الأجنبية، وبسبب سياسات صندوق النقد هاجر أربعة ملايين شخص من الريف إلى المدينة، وزادت الصدمات في صفوف الشعب البرازيلي، وأدى تدخل صندوق النقد في السياسات المالية للدولة لمعالجة العجز في الموازنة إلى خفض التغذية المدرسية للطلاب، ولمعالجة التضخم أوصى بتسريح العمال وخفض أجورهم دون اهتمام بما ينتج عن ذلك من اضطرابات وأعمال شغب. (Williamson, John, 2004-2005:196)

وفي إطار ارتباط القروض بشروط خصخصة المشاريع المملوكة للدولة، أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠٠٤ OECD إلى دور عمليات الخصخصة في إعادة توزيع الموارد في ٤٨ دولة أفريقية ، حيث جرت ٢٥٠٠ عملية خصخصة لمشاريع كانت مملوكة للدولة في الفترة من ١٩٧٩-٢٠٠٢ مقابل ٤٧ و١١٨ بليون دولار في نفس الفترة الزمنية على التوالي. بما يعكس الارتباط القوي بين الخصخصة والمساعدات الدولية. ورغم ذلك لا يمكن تجاهل وجود مصالح بين الخارج والداخل، والتكوين الاجتماعي للمستفيدين ومراكزهم في الدولة ودرجة استفادة الفقراء من مزايا اقتصاد السوق. فتشير الخبرات التاريخية إلى أن تحرير التجارة ورأس المال لم يتم بشكل محايد، فضلاً عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية. (OECD, Berthelemy et al, 2004)

وهو ما يتناقض مع افتراض أو منطلقات الجيل الأول من الكلاسيكيين الجدد بأن الدولة لا بد وأن تكون خارج السوق. فعلى سبيل المثال فإن ارتفاع معدلات النمو في جنوب أفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ جاء مصحوباً بفقدان حوالي ٨٠٠ ألف لوظائفهم في القطاع الرسمي ليصبح النمو مصحوباً بفقدان الوظائف.

”jobless growth“. كما شهدت تلك الفترة مستويات تاريخية من اللامساواة في توزيع الموارد. فعلى سبيل المثال أشارت إحصاءات عام ٢٠٠٠ إلى أن ٦٣٪ من مصادر جنوب أفريقيا من البلاتينيوم تستحوذ عليها شركة واحدة، وأن ٨٣٪ من المنجنيز تستحوذ عليها شركتان، في حين أن ٥١٪ من مصادر الذهب تستحوذ عليها شركتان وتستحوذ شركة واحدة على أكثر من ٩٥٪ من صناعة الماس. ونتيجة لهذا الخلل في توزيع الموارد بسبب احتكار الشركات الكبرى التي يملكها البيض صدرت عدة مراسيم مثل مرسوم تنمية النفط والمعادن للعام ٢٠٠٢ وقانون تنمية مصادر النفط والمعادن عام ٢٠٠٢ أيضاً كسياسات لإعادة توزيع الثروات المتمثلة في المصادر الطبيعية، خاصة وأن قطاع التعدين كان يضح عام ٢٠٠٠ حوالي ١٠٠ مليار راند. (Bracking, Sarah, 2004:895,896)

كما لم تتجح سياسات الكلاسيكيين الجدد في حل المشكلات الصحية كالإيدز التي أدت إلى خفض معدلات العمر المتوقع. فسياسات اقتصاد السوق لم تهتم بزيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية وفي مقدمتها قطاع الصحة الذي يؤثر على إنتاجية العمالة واستدامتها ومن ثم على معدلات النمو. كما كان من تداعيات تلك السياسات انتقال توفير السلع العامة إلى القطاع الخاص. Fogelberg, Kathleen, Kulkarni, Kishore G., 2005:17-20)

### القسم الثالث: انعكاس أفكار الكلاسيكيين الجدد على النمو كفعل حر في مصر

في هذا الجزء سيتم الانتقال إلى تناول تأثير تبني مصر لأفكار الكلاسيكيين الجدد حول الحرية على معدلات النمو، وذلك من خلال تطبيق أفكارهم على تحرير سعر الطاقة وإصلاح اختلالات الميزان التجاري وتحرير سعر الصرف.

## 1 - تحرير سعر الطاقة في مصر

تبنّت مصر منذ عام ٢٠٠٤ أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة لتحقيق النمو الاقتصادي وخاصة في تحرير أسعار الطاقة. وقد حاولت الدولة إجراء توافق بين أفكار الكلاسيكيين الجدد وأفكار الكينزيين، حيث زاد دعم الطاقة بمعدل ٦٥٪ بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٩ من ٤٠ مليار جنيه إلى ٦٨ مليار جنيهاً. وقد مثل الدعم الصريح للطاقة حوالي ٥.٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ مقابل ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ و ١٨٪ من الانفاق الحكومي الكلي و ٢٤.٧٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية الكلية. كما أن حكومة ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠ اعتمدت التكلفة المالية للدعم دون التكلفة الاقتصادية (تكلفة الفرصة البديلة) التي وصلت إلى ٩.٤ مليار جنيهاً مقابل ٨٤٢ مليون جنيهاً كتكلفة مالية (حسن على عزام، ٢٠٢٢، ص ٣٥٩) على الرغم مما سببه ذلك من عجز في ميزان المدفوعات وتحول مصر عام ٢٠٠٩ إلى مستورد صافي للمنتجات البترولية. ففي عام ٢٠١٣ بدأت الحكومة المصرية بإلغاء الدعم عن بنزين ٩٥ فارتفع سعره بنسبة ١١٢٪، في ذات الوقت قامت بزيادة أسعار أسطوانات الغاز بنسبة ٦٠٪ (من ٥ إلى ٨ جنيهات) وبنسبة ١٠٠٪ لقطاع الأعمال في نفس العام، وذلك وفق تقرير البنك الدولي للعام (World Bank Report , 2005) وقد فاقت سياسات تحرير أسعار الطاقة في ٢٠١٣ التغيرات الطفيفة في ذات الاسعار بفعل الدعم في الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٤، وذلك مراعاة للبعد الاجتماعي. (على عزام، حسن، ٢٠٢٢: ٣٦١-٣٦٥). وقد كان الهدف من تحرير أسعار الطاقة تحقيق العدالة الاجتماعية أكثر من مجرد تحرير أسعار الطاقة. (الشرقاوي، ماجد أبو النجا، ٢٠٢٢: ٦٠٨-٦٠٩)

وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي حول إصلاح دعم الطاقة أن من أهم عناصر الإصلاح استحداث آلية للتسعير التلقائي للطاقة لمنع تسييس تسعير منتجات الطاقة. وان غياب هذه الآلية من بين مسببات عدم النجاح الكلي لسياسات إصلاح دعم الطاقة في بعض دول الشرق الأوسط مثل مصر وإيران واليمن. وأشار التقرير إلى نجاح تركيا والبرازيل في إصلاحات دعم الطاقة وفقا لرؤية صندوق النقد الدولي، إذ تحولت شركات الوقود المملوكة للدولة في تركيا من خسارة صافية إلى ربحية صافية وذلك عام ١٩٩٨، في حين تمكنت البرازيل من إجراء إصلاحات في دعم الكهرباء عام ٢٠١٣ بحيث وصل الدعم إلى ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣: ١، ٢٢، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠١٥). وقد كان من المفترض ان يتم الانتهاء من تحرير أسعار الطاقة واستعادة التكاليف الكلية في مصر عام ٢٠١٤ إلا أنه تم إرجاؤه بسبب التحولات السياسية التي مرت بها مصر.

وعلى الرغم من التوجهات السياسية القومية للدولة المصرية منذ عام ٢٠١٤، فقد اعتمدت خلال الخطة الخمسية ٢٠١٥-٢٠١٩ سياسة اصلاح دعم الطاقة لتوفير ٥١ مليار جنيهها، حيث تراوحت نسبة زيادات أسعار المواد البترولية والغاز الطبيعي بين ٤٠ و ٨٠ ٪ على التوالي، وجاءت نسب دعم الطاقة ٤٩ ٪ للسولار ، ١١ ٪ للمازوت، ١٩ ٪ للبنزين و ٢١ ٪ لأسطوانات الغاز عام ٢٠١٥. في نفس الوقت زادت الحكومة من الإجراءات الحمائية من خلال دعم المواد الغذائية مع الإبقاء على دعم الخبز وإن تم خفض وزنه. بالإضافة لإعلان الحكومة عام ٢٠١٦ عن برنامجي تكافل وكرامة وتمويلهما بنسب تتراوح بين ١٠-١٥ ٪ من الوفر في دعم الطاقة لغير القادرين من الأسر الفقيرة التي لديها أطفال دون سن ١٨ سنة أو تلك الأسر التي تعاني من أمراض مزمنة. كما تم توسيع قاعدة المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي ليشمل ١.٥ مليون فرد. وجميعها إجراءات أقرها البنك الدولي

باعتبارها إجراءات ضرورية في المدى القصير، على أن يتم الانتهاء منها في المدى المتوسط والطويل حيث لا بد وأن تقترن الإصلاحات بالحد من احتياج المواطنين للدعم تدريجياً مع حصولهم على مستوى معيشي لائق يشمل تعليم وخدمات صحية جيدة لرفع إنتاجية عنصر العمل وهو عنصر الإنتاج الوحيد لدي الفقراء. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٨: ٥-٧)

## 2 - إصلاح اختلالات الميزان التجاري في مصر

يرجع بعض الباحثين أسباب العجز في الميزان التجاري إلى اعتبارات تتعلق بتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الزيادة السكانية وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير سعر الصرف. وعلى الرغم من تطبيق مصر لأفكار الكلاسيكيين الجدد، فقد زاد عجز الميزان التجاري من ٥،٤٪ عام ٢٠١٠ إلى ٩،٢٪ عام ٢٠١٥ ثم تراجع إلى ٨،٤٪ عام ٢٠١٩ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠) ولا يمكن فصل أفكار منظمة التجارة الدولية عن المنظمات المالية الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سياق تحقيق العولمة الاقتصادية لصالح نموذج فكري واحد. وعلى الرغم من مبدئي المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية وعدم التمييز بين الدول كمبادئ أقرتها منظمة التجارة العالمية ومن قبلها اتفاقية الجات عام ١٩٤٦ ثم تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء كأحد أهدافها وفقاً لمبادئ الليبرالية بشأن حرية التجارة وانتقال السلع والخدمات والبشر ورؤوس الأموال، فإن ما حدث هو قيام دول العالم النامي ومن بينها مصر بالعمل على تكييف اقتصاداتها مع المستجدات العالمية ومع النسق الفكري الموجه لتلك السياسات من أجل تحرير اقتصاداتها وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي



من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات. ( شرادي، نبيل، شتاتحه عمر، عبد الحفيظي أحمد، ٢٠١٥: ١٤٩ )  
ولم يرجع الباحثون هذا العجز إلى السبب الهيكلي المتمثل في عدم قدرة دول العالم النامي على الإنتاج بسبب أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للدول النامية وغياب القدرة على المنافسة في ظل تراجع شروط الإنتاج لغير صالح الدول النامية. فعلى الرغم من أن مجتمعات ودول العالم المعاصر لا تستطيع أن تنتج كافة احتياجاتها ومن ثم العيش في عزلة عن دول العالم الأخرى بعد أن نشأ التخصص في الإنتاج وبدأت الدول في تبادل منتجاتها لإشباع احتياجات مواطنيها، فإن هذا الافتراض وان انطبق على الدول المتقدمة فإنه لا ينطبق بنفس الدرجة على الدول النامية المندمجة في الاقتصاد العالمي بشكل كبير. وترجع أهمية توازن الميزان التجاري في قدرته على المساعدة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وعلى خلاف سياسات إصلاح الطاقة فقد عرفت السياسة التجارية المصرية إجراءات حمائية محدودة مقارنة بمعدلات تحرير التجارة الخارجية.

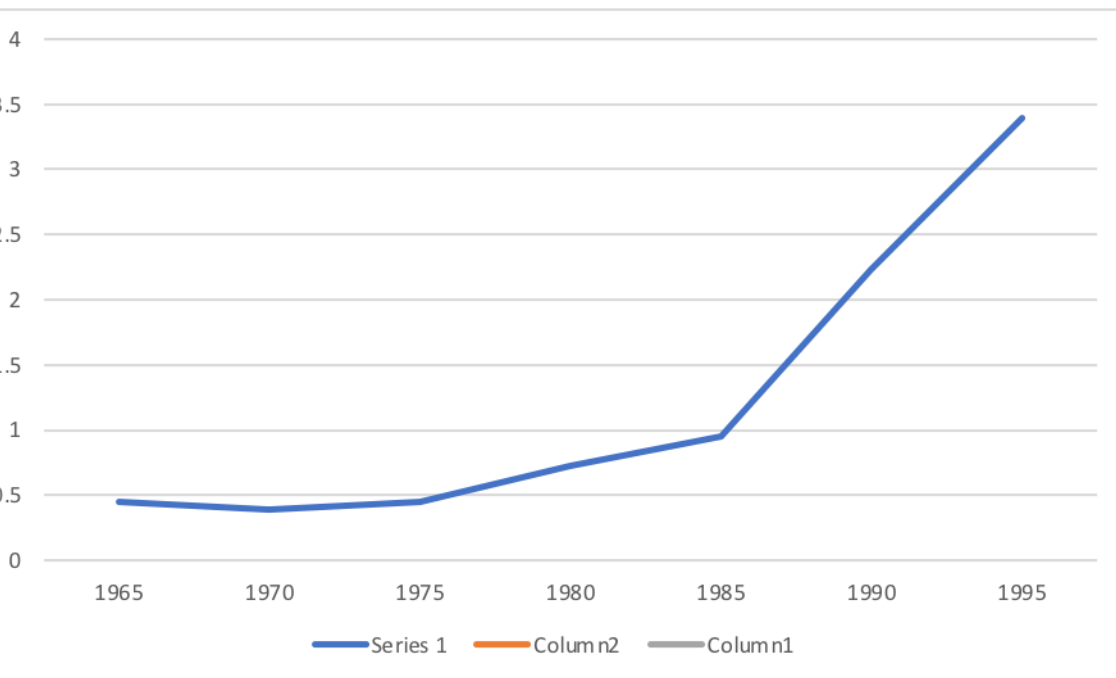
### 3 - تحرير سعر الصرف

يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، خاصة إذا كان معدل الاستيراد أعلى من التصدير، وذلك لمجابهة متطلبات الصناعة والاستهلاك المحلي، علماً بأن أسعار تلك السلع في الدول المصدرة لها لم تتغير بنفس نسبة التغير في سعر صرف العملة المحليه. كما أن الطلب علي السلع المصرية المصدرة لا يتمتع بالمرونة. (محمد، هند مسري، ٢٠٢١: ٩-١٠)  
وقد عكست سياسات تحرير سعر الصرف في مصر منذ عام ١٩٨٥ الارتباط التدريجي بالفكر الكلاسيكي الجديد من خلال علاقة مصر بصندوق النقد الدولي. ففي عام ١٩٦٢ تقدمت مصر بطلب الحصول على قرض لتمويل مشروع بناء وقد

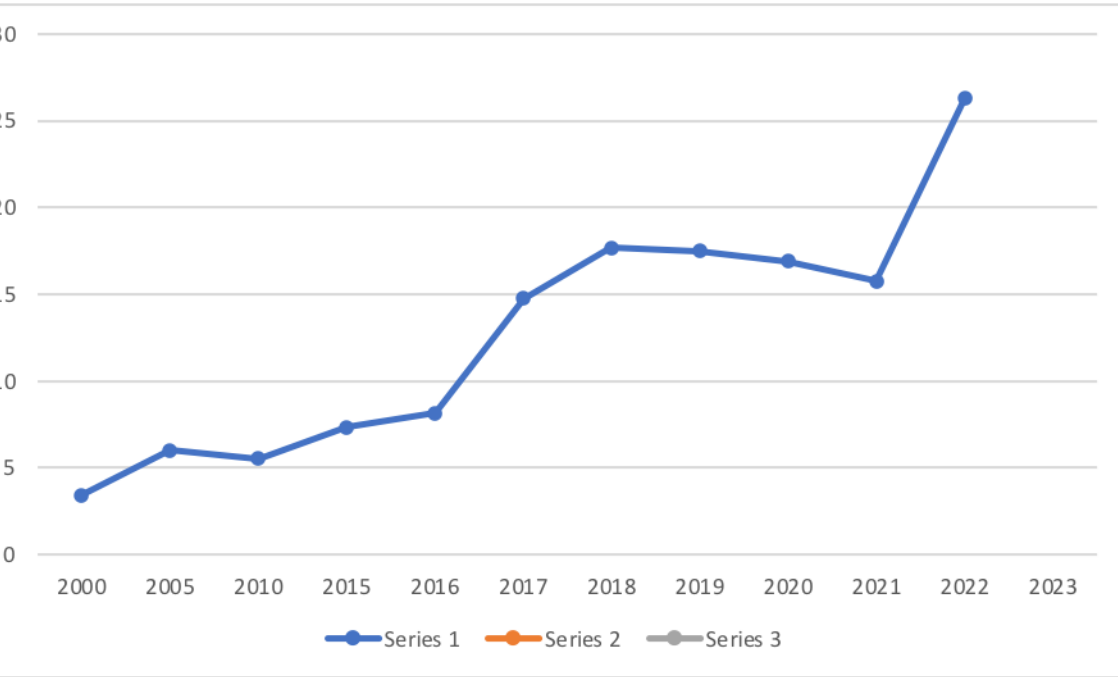
بدأ تعامل السد العالي وعادت وسحبت الطلب لأعتبارات اجتماعية وسياسية. ثم عادت مصر للحصول علي قرض عام ١٩٦٢، غير أنه تم تجميد القرض لأكثر من ١٥ عاماً. وجاء التعاون الحقيقي بين مصر وصندوق النقد الدولي خلال الفترة من ١٩٧٧-١٩٨١ في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي للتغلب على العجز في ميزان المدفوعات وتدهور معدلات الادخار والاستثمار. وتم استخدام حوالي ١,٢١ مليار دولار قيمة القرض من أجل تمويل الواردات المختلفة، خاصة عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وزيادة حاجة مصر لاستيراد المواد الغذائية وخاصة القمح وتزامن ذلك مع ازدياد أسعار المواد الغذائية بسبب ارتفاع أسعار النفط، ومما فاقم من الوضع تدهور المخزون السلعي من السلع الاستراتيجية والمواد الغذائية والمواد الخام الوسيطة. ففي عام ١٩٧٤ وصل عجز الميزان التجاري إلى ٥٣٠ مليون جنيه مقابل ٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٣ بارتفاع في نسبة العجز إلى ١٢,٦٪ وارتفاع نسبة عجز الموازنة إلى ١٨٪ في نفس العام. وقد دفع ذلك إلى قيام صانع القرار المصري بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية لتوفير الضمانات اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والتمكن من الاقتراض الخارجي لدعم الاقتصاد المصري. كما يعزي بعض الباحثين تبني مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تراجع مساعدات الدول العربية لمصر بمعدل ١,٧ مليار جنيه بما يعادل ٥٨٪ من عجز الميزان التجاري بسبب تداعيات اتفاقية كامب ديفيد والمقاطعة العربية لمصر. فافتقرت مصر خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٣ حوالي ٣٧٥ مليون دولار لسد عجز الميزان التجاري.

ويوضح الشكل (١) تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار من ١٩٦٥-

١٩٩٥



ويوضح الشكل (٢) تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار من يناير ٢٠٠٠ حتى مارس ٢٠٢٣



<https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/ExchangeRatesListing.aspx>

قروض مصر من الصندوق خلال الفترة من ٢٠٢٢-٢٠٠٠  
طلبت مصر من صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٢ قرصاً بقيمة ٣،٢ مليار دولار. ثم طالبت بزيادة قيمة القرض إلى ٤،٧ مليار دولار، ثم تم تعليق المفاوضات بخصوص القرض بسبب عدول حكومة الرئيس الأسبق مرسي عن تنفيذ العديد من الإصلاحات. وفي عام ٢٠١٦ تقدمت مصر بطلب الحصول على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار في إطار برنامج إصلاح اقتصادي لمدة ثلاث سنوات من خلال اتفاقات " تسهيل الصندوق الممتد". ثم تقدمت مصر مرة أخرى بطلب

الحصول على قرض من الصندوق خلال الفترة من ٢٠١٩ - ٢٠٢١ بقيمة ٥،٤ مليار دولار. وتم صرف آخر شريحة منه بقيمة ١،٧ مليار دولار عام ٢٠٢١. ليصل إجمالي ما حصلت عليه مصر من قروض من الصندوق خلال خمس سنوات (٢٠١٦-٢٠٢١) بما قيمته ٢٠،٢ مليار دولار من خلال ثلاثة حزم من القروض المختلفة. ومنها قرض بقيمة ٢،٧٧ مليار دولار للتغلب على تداعيات جائحة كورونا بفعل الإغلاق الجزئي وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية المحلية وتراجع العائدات الضريبية. كما شهدت مصر خلال ٢٠٢٠ خروج تدفقات رأسمالية كبيرة تزيد على ١٥ مليار دولار مع انسحاب المستثمرين من الأسواق الصاعدة.

<https://www.sis.gov.eg/Story/227486> مصر-وصندوق-النقد-

الدولي?lang=ar مصر وصندوق النقد الدولي، الهيئة العامة للإستعلامات، ج.م.ع، ٢٠٢٠ و ناصر عامر نصر، معتز عبد البديع عبد النعيم، محمد جمال رمضان، مارس ٢٠١٨ )

وعلى الرغم من تنفيذ مصر للإصلاحات التي أوصى بها الصندوق من تحرير سعر صرف العملة للتخلص من المبالغة في تقييم العملة وضبط أوضاع المالية العامة لتخفيض الدين العام وإصلاحات دعم الطاقة وإتاحة حيز للإنفاق الاجتماعي والإصلاحات الخاصة بتقوية مناخ الأعمال لجذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تحسن كبير في معدلات النمو الذي وصل إلى ٢،٨٪ في عام ٢٠٢١. وجدير بالذكر أن الصندوق كان قد أوصى في تقريره عام ٢٠١٩ عن مصر بأهمية تقليص دور الدولة في الاقتصاد وزيادة اندماج مصر في التجارة العالمية من خلال تحسين بيئة الأعمال وخفض الحواجز التجارية وتحسين الحوكمة وتحقيق الشفافية. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩: ١٣)

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2019-ar.pdf>

ورغم حدوث بعض التحسن، فقد كان من الصعب تنفيذ كل توصيات صندوق النقد الدولي في ضوء تداعيات الجائحة وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مصر بفعل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتراجع اسهام القطاع الخاص في النمو الاقتصادي. وتشير معدلات الاقتراض إلى أن مصر ستظل في علاقة وثيقة مع صندوق النقد الدولي، خاصة وأن قروض مصر الكلية من الصندوق تجاوزت 187,5% من حصة عضويتها، بما يعني أنه سيتم تطبيق رسم إضافي يعادل 200 نقطة أساس، طبقاً لقواعد الصندوق المتعلقة بالاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق. ويرتفع هذا الرسم إلى 300 نقطة أساس بعد ثلاث سنوات إذا ظل المبلغ المقترض متجاوزاً لنسبة 187,5% من الحصة.

(صندوق النقد الدولي، ٢٠١٦،

<https://www.imf.org/ar/Countries/EGY/Egypt-qandas>

وفي عام ٢٠٢٢ أشار محافظ البنك المركزي إلى قيام مصر بالتفاوض من أجل الحصول على حزمة دعم جديدة في صورة قرض محدود بقيمة ٣,٥ مليار دولار لمساعدتها في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الفائدة عالمياً على اقتصاد البلاد، وذلك بعد أن استنفذت حقوق السحب الخاصة بها لدى الصندوق. وهو ما قد يؤدي إلى أن يضغط الصندوق من أجل إعادة هيكلة الديون المصرية مع الامتثال لشروط محددة. (بيان صندوق النقد الدولي بشأن مصر، ٢٣ مارس ٢٠٢٢ .

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/23/pr2285-egypt-international-monetary-fund-statement-on-egypt>

في نفس الوقت الذي صدر فيه تقرير منظمة visual capitalist حول أكثر الدول عرضة في عدم القدرة على سداد ديونها، وجاءت مصر في المرتبة الخامسة، حيث مثلت المديونية ٩٤% من إجمالي الناتج المحلي.

<https://www.visualcapitalist.com/countries-with-the-highest-default-risk-in-2022>

وفي الوقت الذي يتم فيه بدء التفاوض مجدداً على قرض محدود من الصندوق، أشار البيان المالي لوزارة المالية إلى عزم الوزارة في ضوء إصلاح الهياكل المالية على خفض معدلات نمو الدين الخارجي إلى أقل من ٨٥٪ في يونيو ٢٠٢٤ في حالة تحقيق معدل نمو ما بين ٥،٥-٦٪.

(البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢١/٢٠٢٢، وزارة المالية، ٢٠٢١، ص ١٥)

وتبدو المفارقة بين سياسات التحرير وحرية الدولة في تحديد أوجه الإنفاق، حيث زاحم خدمة أقساط الدين العام وفوائده الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم من جهة، وعلى النهوض بقطاعات النشاط الاقتصادي المتنوعة من جهة أخرى. أي أنه مهما بلغت معدلات النمو الاقتصادي فستبتلعها خدمة أقساط الدين وفوائده. كما أن استمرار ارتفاع الدين مؤشر على انخفاض الموارد المتاحة لحفز نمو القطاع الخاص ومن ثم التشغيل. كما لا يساعد ارتفاع الدين على إمكانية خفض الضرائب وزيادة الحيز المالي المتاح للمزيد من الاستثمارات واستثمار الأصول أو ما يطلق عليه "هوامش الأمان". ومما يؤكد إقصاء القيمة المتولدة عن العمل من تعريف المنظمات المالية الدولية لمفهوم الثروة، واعتبارها البنية التحتية والمنشآت والموارد الطبيعية مكونة للثروة. فلم ير الصندوق في الثروات التي تنتقل خارج الدولة في شكل سداد الأقساط وفوائد الدين انتقاصاً من حرية الدول في تكوين ثروة.

#### رابعاً: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

من الخصائص التي تميز أية مدرسة فكرية هي الاتساق الداخلي homogeneity بين الأفكار والسببية والعلّة. ويتضح من التناول السابق وجود ارتباك في فكر الليبراليين الجدد وغياب اتساقه مع فكر الكلاسيكيين الجدد في بعض المراحل

التاريخية في القرن العشرين على الرغم من التشابه الظاهري بين المدرستين الفكريتين.

كما يوجد اختلاف هيكلي بين فكر الكلاسيكيين الجدد وفكر الجيل الأول من المدرسة النمساوية للاقتصاد. على الجانب الآخر نستخلص عدم وجود تعارض بين أفكار الليبراليين الجدد وأفكار العدالة والمساواة المتمثلة في الرفاهة الاجتماعية، وبصفة خاصة الرفاهة الاجتماعية الفردية welfare individualism في النظرية الفردية للرفاهة الاجتماعية، والمتجذرة في أفكار "آدم سميث"، ثم تمت مراجعتها من مفكري اليمين الجديد أمثال "ميلتون فريدمان". أو البحث في طريق ثالث كمت فعل المفكر البريطاني "أنطوني جيدنز" ليحدث توازن بين الليبرالية الجديدة والرفاهة الاجتماعية (Heywood, Andrew, 2004:303-306)

إن تناول الدراسة لأفكار الحرية عند المدرستين النمساوية والكلاسيكية الجديدة بالنقد لا يعني معارضة مبدأ الحرية الإنسانية أو التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الديمقراطية، أو مناهضة الليبرالية كفلسفة سياسية أو منظومة اقتصادية. كما لا يعني ذلك ضرورة تخطي الليبرالية كفكرة. فأراها شرطاً ضرورياً للنهوض بالمجتمعات وضبط اختلافاتها. وإنما نقدي لليبرالية سببه أنها في جوهرها تحرير لرأس المال المادي وليس تحرير للكائن الإنساني في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء. كما أن المنفعة المعبرة عن حرية الفرد ليست في جوهرها تحقيق سعادة البشر، وإنما تشتيته بين رغبات لانهاية قد لا يتمكن من تحقيقها، ليتحول من أداة انتاج تخضع للمراقبة الاجتماعية إلى كيان ينتهك الحرية ليعظم من حريته ومنفعته دون غيره وفق منطق مادي لا أخلاقي.

وهو ما ذهبت إليه الدراسة في الإشارة إلى تناقض خطاب المدرسة النمساوية والكلاسيكية الجديدة عن الحرية مع مفهوم النمو.



حيث حدث انفصال وتباين بين فكر المدرستين في منتصف القرن العشرين رغم امتداد أفكار المدرسة النمساوية للاقتصاد حول الحرية إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة.

كما أن خطاب المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة خطاباً يخدم ذاته، حيث تركز مقولات المدرسة النمساوية للاقتصاد ومقولات المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الحرية على الغرب كجمال وكمساحة وجود تاريخي دون غيره من المساحات السكانية الأخرى. وهي فرضية أثبتت الدراسة صحتها ليس فقط استناداً إلى تباين واضح في معدلات النمو بين الدول الغربية المتقدمة والدول النامية، بل في وجود اتصال بين الأفكار الليبرالية الجديدة والنظرية السياسية الليبرالية لـ "جون لوك" حيث شبه الأخير البناء المجتمعي بالبناء الذري للكون متأثراً في ذلك بـ "إسحاق نيوتن". فالمجتمع من منظور "لوك" جمع من الأفراد، كما أن الكون جمع من الذرات. وهذه الرؤية اتخذت من الذرية مدخلاً لتسوية النزعة الفردانية المتطرفة، حيث إن المجتمع الكلي والجماعة لا وجود لهما في الرؤية الليبرالية (بوعزة، الطيب، ٢٠١٢: ٥٧) وهو ما يخرج أنساقاً اجتماعية من التحليل كالقبيلة والأسرة. كما تم الفصل بين الأخلاق والليبرالية باعتبار أن الأخلاق مثالية والليبرالية عملية تطبيقية.

لقد تم التعامل مع منطلقات الليبرالية الجديدة باعتبارها مطلقة ومكتملة ونهائية وقابلة للتطبيق في كل المجتمعات، رغم أن التحليل السابق أثبت انغلاقها، فلا تملك دول العالم الثالث الحرية للخروج عن فكر الليبراليين الجدد. ومازال هذا الفكر يُقدم بوصفه النموذج الوحيد لتسيير الشأن السياسي والاجتماعي، حيث سارت الليبرالية منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين تسوق نفسها بوصفها "الحل الأفضل بل الأمثل" أو النموذج المجتمعي الأخير الذي لا يُكتفى فقط بطرحه على المختلفين معه ويُترك لاقتناعهم من عدمه، بل يُفرض بوصفه أمراً واقعاً لا خيار معه. وقد تنوعت

طرق الإلزام حتى وصلت في بعض الحالات المعاصرة للتدخل العسكري المباشر، بغرض إشاعة نمط اقتصاد السوق وما يرتبط به من آليات سياسية وقيم اجتماعية. (بوعزة، الطيب ٢٠١٢: ٥٩)

كما أثبت الواقع العملي أن مخرجات تطبيقها في دول العالم النامي تختلف عنها في دول العالم المتقدم من حيث ارتباط الحرية والمنفعة الفردية في تحقيق النمو الاقتصادي. حيث كانت النتيجة هي "تحديث الفقر" بدلاً من تقليده في دول العالم النامي. ومن ثم زيادة قابلية سكان تلك الأخيرة للتأذي والضرر بسبب الحرمان من الملكية وضعف التراكم الرأسمالي الاجتماعي. (بوش، راي، ٢٠١٥: ١٤٣-١٤٥) وزيادة البطالة. وهو ما يجعل النظرية الليبرالية الجديدة قاصرة عن الرؤية الكلية للواقع الاجتماعي والاقتصادي لدول العالم النامي والمتقدم على حد سواء.

كما أن خطاب الحرية عند المدرستين هو خطاب دفاعي. فلا تعتبر المدرسة النمساوية للاقتصاد والمدرسة الكلاسيكية الجديدة غياب المساواة في توزيع الموارد في دول العالم النامي وبينها وبين دول العالم المتقدم تعبيراً عن أزمة في مفهوم الحرية أو مشكلة تاريخية هيكلية أو مشكلة أخلاقية. مما جعل مفهوم الحرية مفهوماً يناقض نفسه وينفصل عن الفلسفة الأخلاقية التي وُجد من أجلها وهي حماية الفرد من تغول السلطة على حريته.

فالمنطلقات الفكرية لكلا المدرستين حول الحرية لم تساهم في إنقاذ الليبرالية بل زادت من أزمتها وكشفت قصورها عندما عبرت الحدود الغربية.

قائمة المراجع

أولاً: الدراسات باللغة الإنجليزية

1. Avtonomov, Vladimir, Austrian Economics and its Reception in Different Countries, **Russian Journal of Economics**, Vol.4, 2018
2. Bawerk, Eugen, **The Positive Theory of Capital**, 1889, <https://oll.libertyfund.org/title/smart-the-positive-theory-of-capital>
3. Bentham, Jeremy, **An Introduction to the Principles of Morals and Legislation**, 1789, <https://www.earlymoderntexts.com/assets/pdfs/bentham1780.pdf>
4. Berlin, Isiah, **Two Concepts of Liberty**, "Four Essays On Liberty" , Oxford, England: Oxford University Press, 1969
5. Berthelemy et. al, The International Aid System, OECD, 2004
6. Bevir, Mark, The Construction of Governance, **International Journal of Organization Theory and Behaviour**, 12(1), Spring 2009
7. Boettke, P.J. and Coyne, C.J., New Thinking in Austrian Political Economy, **Advances in Austrian Economics**, Vol. 19, 2015
8. Bracking, Sarah, Neoclassical and Structural Analysis of Poverty: Winning the Economic Kingdom for the poor in Southern Africa, **Third World Quarterly**, Vol.25, No.5, 2004
9. Brennan, Jason, **Libertarianism: What Everyone Needs to Know**, Oxford, Oxford University Press, 2020, p.12 and Brown, Garret w., Mclean, Iain, McMillan, Alistair, Oxford Concise Dictionary of Politics and International Relations, 4<sup>th</sup> edition, Oxford University Press, 2018
10. Chew, Sing C., Lauderdale, Pat, Theory and Methodology of World Development: **The Writings of Andre Gunder Frank**, Palgrave MacMillan, 2010
11. Davenport, H.J., Proposed Modification of Austrian Terminology, **The Quarterly Journal of Economics**, May 1902, Vol.16, No.3
12. Davis, William, Neoliberalism: A Bibliographical Review , **Theory, Culture and Society**, Vol.31 (7/8), 2014
13. Dietz, James L., Dependency Theory: A Review Article, **Journal of Economic Issues**, Vol.14, No.3, September, 1980

14. E.M., Schulak, and Unterköfler, H., Philosophy of Austrian Economics 2011,  
<https://www.econstor.eu/bitstream/10419/248440/1/1782137890.pdf>
15. Ebenstein, Alan, Ebenstein, William, **Great Political Thinkers: Plato to the Present**, Wadsworth, Cengage Learning, 1976
16. Engel, S. N. Development Economics: from Classical to Critical Analysis. In R. A. Denmark (Eds.), The International Studies Encyclopedia Volume II, West Sussex: Blackwell Publishing, 2010
17. Falcao, Luis, Benjamin Constant and the Combination of the Freedom of the Ancients with that of the Moderns, **Brazilian Political Science Review**, 14(2), 2020,
18. Fogelberg, Kathleen, Kulkarni, Kishore G., Neo-classical theory of Development, Neo-liberalism and Experience of Kenya, 2005  
[https://www.researchgate.net/publication/5105011\\_NEO-CLASSICAL\\_THEORY\\_OF\\_DEVELOPMENT\\_NEO-LIBERALISM\\_AND\\_EXPERIENCE\\_OF\\_KENYA](https://www.researchgate.net/publication/5105011_NEO-CLASSICAL_THEORY_OF_DEVELOPMENT_NEO-LIBERALISM_AND_EXPERIENCE_OF_KENYA)
19. Friedman, Marshall, **Price Theory**, Chicago, Aldine, 1976
20. Friedman, Milton, **The Methodology of Positive Economics**, University of Chicago, 1966
21. Fukuyama, Francis, A Country of their Own: Liberalism Need the Nation , **Foreign Affairs**, May/June 2022
22. Gane, N., The Emergence of Neoliberalism: Thinking through and beyond Michel Foucault's lectures on biopolitics. **Theory, Culture and Society** 31(4), 2013, pp 3–27.
23. Griggs, Edwin, **Hayek on Freedom and the Welfare State**, 1991.
24. H.Laurence Miller, Jr., On the Chicago School of Economics, **Journal of Political Economy**, February, Vol.70, No.1, 1962
25. Hatemi, J.A., Irandoust M., Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from Panel Cointegration, **Journal of Economic Development**, Vol.301, 2005
26. Hayek, F.A., **Individualism and Economic Order**, The University of Chicago Press, 1947
27. Hayek, F.A., **The Political Order of the Free People**, Law, Legislation and Liberty, Routledge, 1979

28. Heywood, Andrew, **Political Theory: An Introduction**, Palgrave Macmillan, 2004,
29. Howard, Nicholas, What is the Problem of a Neo-Classical Price Theory?, **World Review of Political Economy**, Vol.3, No.4, 2012
30. <https://www.econlib.org/library/Enc/bios/Menger.html>
31. [https://www.google.com/search?q=scholarly+articles+about+the+difference+between+neoliberalism+and+neoclassics&client=safari&channel=mac\\_bm&sxsrf=ALiCzsZQxWXpmZhb5RC7P1T20RMjyd0vnw%3A1653933163727&ei=awSVYqz1K-uclwTZqb7oAw&ved=0ahUKEwjs1tKV5Yf4AhVrzoUKHdmUDz0Q4dUDCA0&uact=5&oq=scholarly+articles+about+the+difference+between+neoliberalism+and+neoclassics&gs\\_lcp=Cgnd3Mtd2l6EAM6BwgAEEcQsANKBAhBGABKBAhGGABQ0QNYqjtg hUdoAXABeACAAZcCiAHUGpIBBjAuNC4xMpgBAKABAcbgCMABAQ&scient=gws-wiz](https://www.google.com/search?q=scholarly+articles+about+the+difference+between+neoliberalism+and+neoclassics&client=safari&channel=mac_bm&sxsrf=ALiCzsZQxWXpmZhb5RC7P1T20RMjyd0vnw%3A1653933163727&ei=awSVYqz1K-uclwTZqb7oAw&ved=0ahUKEwjs1tKV5Yf4AhVrzoUKHdmUDz0Q4dUDCA0&uact=5&oq=scholarly+articles+about+the+difference+between+neoliberalism+and+neoclassics&gs_lcp=Cgnd3Mtd2l6EAM6BwgAEEcQsANKBAhBGABKBAhGGABQ0QNYqjtg hUdoAXABeACAAZcCiAHUGpIBBjAuNC4xMpgBAKABAcbgCMABAQ&scient=gws-wiz)
32. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/Naim.HTM>
33. <https://www.investopedia.com/ask/answers/063015/how-does-neoclassical-economics-relate-neoliberalism.asp> Ross, Sean,
34. How Does Neoclassical Economics Relate to Neoliberalism? Updated March 25, 2021 <https://www.investopedia.com/ask/answers/063015/how-does-neoclassical-economics-relate-neoliberalism.asp>
35. Hume, David, **A Treatise of Human Nature (1739-1740)** (edited by David Fate Norton and Mary J. Norton, Oxford/New York: Oxford University Press, 2000.
36. Kane, Aidan, Modern Political Economics: An Overview, **Student Economic Review**, Vol.4, No.1, 1990
37. Kathleen, Kulkarni, Kishore G., Neo-Classical Theory of Development, Neo-Liberalism And Experience Of Kenya, **The IUP Journal of Applied Economics**, IUP Publications, May, Vol. 0(3), 2005
38. Kay, Cristobal, Andre Gunder Frank: From the “Development to Underdevelopment to the World System”, **Development and Change**, (36) 6, December, 2005
39. Leamer, Edward E., The Heckscher-Ohlin Model in Theory and Practice, **Princeton Studies in International Finance**, No.77, February, 1995
40. Lindsay, Peter, **Polany, Hayek, and the Impossibility**, 2015

41. Locke, John, **Two treaties of Government, from The Works of John Locke**. A New Edition, Corrected. In Ten Volumes. Vol. V. London: Printed for Thomas Tegg; W. Sharpe and Son; G. Offor; G. and J. Robinson; J. Evans and Co.: Also R. Griffin and Co. Glasgow; and J. Gumming, Dublin, 1823
42. Menger, Carl, **The Principles of Economics**, 1871
43. Mill, John Stuart, **On liberty**, 1859
44. Miller, Eugene F, Hayek, F.A., **The Constitution of Liberty [1960]: An Account of its Argument**, The Institute of Economic Affairs, 2020, p.5,
45. Mitchell, Wesley C., Wieser's Theory of Social Economics, in the book " **The Bacward Art of Spending Money**, Routledge, 1937
46. Murphy, Robert, P., The Chicago School Versus the Austrian School, 2020, <https://mises.org/library/chicago-school-versus-austrian-school>
47. Naim, Moises, Fads and Fashion in Economic Reforms: Washington Consensus or Washington Confusion? **Third World Quarterly**, Vol.21, No.3
48. Negru, Iona, Revisiting the Concept of Schools of Thought in Economics: The Example of the Austrian School, **American journal of Economics and Sociology**, October, 2013
49. Rahnama, Masha, Fawaz, Fadi, Gittings, Kaj, The Effects of Foreign Aid on Economic Growth in Developing Countries, **The Journal of Developing Areas**, Vol.51, No.3, Summer 2017
50. Rapley, John, **Understanding Development: Theory and Practice in the Third World**, Boulder, Colorado, Lynne Rienner Publishers Inc., 2007
51. Samar, Vincent J., A Just Society, A Review of John Rawls Political Liberalism, **Business Ethics Quarterly**, Vol.5, No.3, July, 1995
52. Terjesen, Siri, Amartya Sen's Development as Freedom, **Graduate Journal of Social Science**, January 2004
53. Todaro, M. P., **Economic Development in the Third World: An Introduction to Problems and Policies in a Global Perspective**, New York, Longman, 1985
54. Viner, Jacob, **Hayek on Freedom and Coercion**, Princeton University, 1961

55. Von Mises, Ludwig, Human Action, **A Treatise on Economics, Ludwig Von Mises Institute**, Auburn, Alabama, 1949
56. Wicksteed, Philip, Fetter, Frank, **The Common Sense of Political Economy**, London, Routledge, 1957
57. Williamson, John, The Strange History of the Washington Consensus, **Journal of Post- Keynesian Economics**, Winter 2004-2005
58. World Bank Report, 2005
59. World Review of Political Economy, Vol.3, No.4, 2012

### ثانياً: الدراسات باللغة العربية

1. بوش، راي، **الفقر والليبرالية الجديدة: الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم**، ترجمة: الهام عيداروس وليد سليم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥
2. بو عزة، الطيب، **نقد الليبرالية**، القاهرة، دار تنوير للنشر، ٢٠١٣
3. بيان صندوق النقد الدولي بشأن مصر، ٢٣ مارس، ٢٠٢٢.  
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/23/pr2285-egypt-international-monetary-fund-statement-on-egypt>
4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠
5. حافظة مشروعات البنك الدولي القائمة في مصر ٢٠١٥، (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إطار الشراكة الاستراتيجية الخاص بجمهورية مصر العربية لفترة السنوات المالية ٢٠١٥-٢٠١٩، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥)
6. علي عزام، حسن حسن، التجربة المصرية في إصلاح دعم الطاقة وأثرها على الرفاهية ، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد ٢٣، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢
7. شتاتحه، عمر، عبد الحفيظي أحمد، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية، الجزائر أتمودجا، **مجلة البديل الاقتصادي**، المجلد الثاني، العدد الثالث، ٢٠١٥
8. شرادي، نبيل، دور منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الخارجية للبلدان النامية، **مجلة المعيار**، العدد ١٨، ٢٠١٧
9. صندوق النقد الدولي، أسئلة أساسية عن مصر وصندوق النقد الدولي، ٢٠١٦
10. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، ٢٠١٩
11. صندوق النقد الدولي، إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات، ٢٠١٣
12. عادل زكي، محمد، **نقد الاقتصاد السياسي**، القاهرة، دار الفتح، ٢٠٢٠
13. الشرقاوي، ماجد أبو النجا، آثار إصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، **مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة دمياط، العدد الخامس، يناير ٢٠٢٢
14. محمد، هند مسري، سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد التاسع، ٢٠٢١

- 
- 
15. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٨  
16. عامر، ناصر نصر، معتز عبد البديع عبد النعيم، محمد جمال رمضان، قرض مصر من صندوق النقد الدولي في ١٩٩١ و٢٠١٦ بين الإصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية ١٩٩١-٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي، مارس ٢٠١٨
17. <https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/ExchangeRatesListing.aspx>
18. <https://www.imf.org/ar/Countries/EGY/Egypt-qandas>
19. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2019/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2019-ar.pdf>
20. <https://www.sis.gov.eg/Story/227486> /مصر-وصندوق-النقد-الدولي?lang=ar مصر وصندوق النقد الدولي، الهيئة العامة للإستعلامات، ج.م.ع، ٢٠٢٠
21. <https://www.visualcapitalist.com/countries-with-the-highest-default-risk-in-2022/>